



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 03 و17 جمادى الأولى 1432
الموافق 07 و21 أبريل 2011

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
■ أسئلة شفوية.

2. محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 33
■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 03 جمادى الأولى 1432
الموافق 07 أبريل 2011

الرئاسة: السيد عبد القادر زحالي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها السادة أعضاء مجلس الأمة وتتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة السادة أعضاء الحكومة عليها.

إذن استنادا إلى المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 02/99، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية أحيل الكلمة إلى السيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم، السادة أصحاب المعالي، الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي المحترمون، السلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالي موجه إلى معالي وزير الفلاحة.

معالي الوزير، لا يخفى على أحد ذلك الكم الهائل من الإجراءات التحفيزية المختلفة التي استفاد منها الفلاحون في بلادنا، ولا تلك المبالغ الضخمة التي يستفيد منها القطاع في مختلف البرامج وعلى مر السنوات المالية، والتي نشجعها بدورنا ونطالب باستمرار ارتفاعها، ذلك أن الفلاحة هي القطاع المعول عليه ليصبح البديل الأفضل لمداخيل الميزانية من جهة ولضمان الأمن الغذائي والرفاهية الاجتماعية وامتصاص البطالة من جهة أخرى.

وسؤالي هنا، يتمحور حول فرع من فروع الفلاحة والمتعلق بتربية الدواجن وإنتاج مادتي البيض ولحم الدجاج بصفة عامة، حيث إننا في هذا المجال لاحظنا ما يلي:

- عدم استقرار أسعار البيض والدجاج، وصعوبة التحكم في هذا السوق.

- إغراض المربين على هذا النشاط، لعدة أسباب أهمها الغلاء الفاحش لأغذية الأنعام وتكبد الكثير من المربين لخسائر فادحة.

- إستفادة الوسطاء من الباعة وأصحاب المذابح من هوامش الربح القارة وذلك على حساب المربي.

- مادامت هذه السوق تخضع للعرض والطلب، فإن أي انخفاض في الأسعار يكون حتما على حساب المربي.

- وجود الكثير من المحلات الخاصة بالتربية

الذي تفضلتم به والمتعلق بفرع تربية الدواجن والضرورة الملحة لتنظيمه وتمكينه من التعبير عن كل قدراته، وبهذه المناسبة أريد أن أذكر ببعض المؤشرات الخاصة بهذا الفرع حتى أتمكن من عرض وشرح التدابير التي اتخذها القطاع في هذا الاتجاه. فعلا هو فرع هام بإنتاجه وهو هام بعدد مناصب الشغل التي يوفرها وإذا رجعنا إلى سنة 2010، فإن كمية اللحوم البيضاء المعروضة في السوق قاربت 300.000 طن، هذا أمر هام، وأما عن عدد بيض الاستهلاك فهو 4.5 مليار وحدة، وفيما يخص قيمة الفرع أو رقم الأعمال فقد قارب 110 مليار دينار جزائري ويشغل في هذا الفرع ما يقارب 150.000 عامل ومنها 90.000 منصب عمل مباشر، ويوجد حوالي 35.000 وحدة إنتاجية لتربية الدواجن عبر كامل التراب الوطني، قدمنا هذه الأرقام فقط لتبيين أهمية الفرع. وتجدر الإشارة في نفس الوقت أننا نلاحظ ميدانيا استمرار الاستثمارات في هذا النشاط ونحن نتوقع أن تزداد أكثر فأكثر، والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال التمعن في البعض من هذه المؤشرات هو معرفة إذا ما كانت كل القدرات الموجودة مثمرة على أحسن ما يرام.

الجواب الأول، نلاحظ أن 50% فقط من الهيئات الموجودة هي مستغلة بطريقة اقتصادية ناجحة. الجواب الثاني، فإن فرع تربية الدواجن المفروض أن يكون فرعا مندمجا وعقلانيا، إلى أقصى حد قد فقد مع مرور الوقت هذه الصفة من جراء سلوك عامليه والذين كثيرا ما يعملون في عزلة وبصفة ظرفية؛ وسؤالكم يدل على ذلك وعلى سبيل المثال: عندما نحلل سلوك مربي الدواجن الصغير أو المتوسط ومنتج اللحوم البيضاء والذي يعد الحلقة الأخيرة في الفرع قبل السوق، نكتشف أنه بدلا من أن يستخدم منشآته للإنتاج أربع مرات في السنة، فإنه لا يستخدمها سوى مرتين بدافع أن سعر المادة النهائية في السوق منخفض وأنه يخسر وينتظر إلى أن يرتفع السعر حتى يستثمر، بالنظر إلى أن سلوك كل مربي الدواجن هو نفسه في منطقة واحدة، نجد أنفسنا في كل موسم إما

دون رخصة بناء أو تسوية، وهو ما لا يمكن من الحصول على قرارات الإنشاء أو الاستغلال أو الاعتماد الصحي، وهو ما يؤدي إلى الإعراض عن النشاط أو ممارسته بطريقة غير شرعية، سيما وأن بعض المعنيين بهذه الحالة مستفيدون في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

وعلى ضوء كل ذلك أسأل معاليكم ما يلي:
- ماهي الإجراءات التحفيزية الموجهة لهذا النوع من النشاط؟ وكيف يمكن تعويض المربي الخسائر المحتملة جراء فوضى السوق أو عدم استقراره؟

- هل هنالك إجراءات تخص الأعلاف ومراقبة أسعارها بالتنسيق مع الهيئات المعنية؟ وهل هنالك إجراءات لتدعيم أعلاف الأنعام؟

- كيف - معالي الوزير - ترون الإجراءات اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة لتسوية محلات تربية الدواجن، المبنية في عهود سابقة بالمناطق النائية والتي لم تجد طريقها إلى التسوية بسبب مشاكل تقنية وإدارية؟

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن التومي وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم الجواب، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أريد في البداية أن أشكر السيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة عن هذه الفرصة المتاحة لي للتحدث عن فرع تربية الدواجن وأهميته الاجتماعية والاقتصادية، وأنا أشاطركم الطرح

موردي المدخلات الذين سيضمن لهم البيع المنتظم والمستقر للزبائن المتعاقدين معهم عبر المذبح وعلى عقلنة تدخلاتهم وهوامش ربحهم، وأخيراً فإن النظام الذي تم وضعه يجب أن يتسع تدريجياً مع شرح أسسه وتقبله من قبل فاعلي الفرع أنفسهم لأنه في صالحهم واستقرار وظائفهم مع أنه يندرج في إطار المصلحة العامة ونحن راضون كل الرضى بتزايد مهنية هذا الفرع مع تسجيل انضمام لعدد كبير من الشباب الحاملين للشهادة فيه، ونسجل كذلك بارتياح استثمار المتعاملين الخواص في وحدات الإنتاج للأبوين الرئيسيين، مما يسمح لنا بتحسين المدخلات الأساسية وتقليص استيرادنا لهذه المادة والعمل على استقرار الفرع، وأنا أقصد بذلك المستثمرين الكبارين للأبوين الرئيسيين المنتجين للحوم وهما اثنان يوجد أحدهما في عين وسارة والثاني بتلمسان.

أخيراً، وزيادة على ذلك فإنني علمت أنه وبالنظر لقدراتهما أنهما قد سجلا نفسيهما أيضاً ضمن ديناميكية تصدير دجاج اللحم، أما بالنسبة للأجزاء الأخرى لأسئلتكم والتي تهتم خاصة اعتماد وحدات تربية الدواجن، فإن الحل يكمن في تسجيلها في هذا المسعى ومن المتفق عليه أنه بالنسبة لإنتاج هذه المادة الغذائية فإنه يجب احترام الشروط التقنية والصحية ولا يحق لأي كان ومهما كان مستوى مسؤوليته أن يغامر أو أن يتسبب في تهديد صحة المواطن وقد أخذت بعين الاعتبار وزارتنا الصعوبات الأخرى المسجلة ذات الطابع الإداري وستعمل على إيجاد حلول سريعة امتداداً للسياسة المتبعة. نحن في بداية المشوار؛ ولكل هذه الأسباب أشكركم مرة أخرى السيد عبد الله بن التومي على طرحكم لهذه الأسئلة إذ سمحت لي بشرح النهج الذي نتبعه وأنا أتفهم هذه الأسئلة المهمة بصفتمكم تنتمون لولاية برج بوعرييج؛ الولاية التي تتميز بالإنتاج الوفير في هذا الفرع، إذ أنها تأتي في المرتبة الثالثة على المستوى الوطني في مجال إنتاج البيض والمرتبة الحادية عشرة في إنتاج اللحوم البيضاء وتتميز بلدية خليل بذلك على

أمام فائض في الإنتاج أو نقص في المنتج. وفي بداية مرحلة الإنتاج فإن لهذا السلوك نفس الأثر على الفاعلين المعنيين أي منتجي أغذية الأنعام أو منتجي الكتاكيت ودجاج اللحم ودجاج البيض. وانطلاقاً من هذه الحقيقة الميدانية وبعد مناقشات طويلة وتشاور مع الفاعلين اقترحنا وتصورنا ووضعنا نظام ضبط يسمح بالخروج من هذا النوع من السلوك والسماح بتحسين مداخل مربى الدواجن وتحقيق الاستقرار لهم في المهنة من جهة وتمهينهم أكثر؛ ومن جهة أخرى إمكانية توفير للمستهلكين اللحوم البيضاء والبيض بأسعار مستقرة نسبياً على مدار السنة. يتمثل مبدأ هذا النظام في التقريب بين ثلاثة فاعلين في إطار اتفاقي وهم: المذبح سواء كان عمومياً أو خاصاً، مربو الدواجن وهم خواص وأصحاب المدخلات وهم خواص وعموميون.

المذبح كمحرك لهذا النظام، يضمن لمربي الدواجن المدخلات اللازمة عند الإنتاج مسبقاً بأسعار مستقرة ويرافقه تقنياً وصحياً من خلال وضع - تحت تصرفه - بيطريين ومستشارين تقنيين وشراء - وهذا هو المهم - مجموع الإنتاج الذي يريد مربو الدواجن وضعه تحت تصرف المذبح بسعر ثابت يحدده المجلس المهني المشترك والمنشأ وبعد الموافقة عليه من طرف السلطات العمومية، هذا المنهج الذي تمت تجربته خلال سنة 2010، بدأ يؤتي ثماره ونرى فيه العديد من المزايا:

أولاً، يتمكن مربى الدواجن المنتج للحوم البيضاء من أن يتفرغ كلياً لمهنته وأن يستعمل كل قدرات منشآته ونحن نأمل أن يعمل على عصرنتها بفضل الدعم الذي تمنحه الدولة لهذا الغرض.

ثانياً، يمكن للمذابح العمومية والخاصة المعنية بهذا المسار أن تعمل بصورة مكثفة وعرض في السوق منتج سليم وتخزين الفائض منه والذي يمكن توفيره في السوق كلما تطلب الوضع ذلك، الشيء الذي يسمح بمكافحة الذبح المخالف للقانون وتفاذي انتشار الأمراض، وسيتم تحفيز

المستوى الوطني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير،
أسأل السيد عبد الله بن التومي هل يريد التعقيب
على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي
الرئيس، ليس في الحقيقة تعقيبا، بل أود أن أشكر
معالي الوزير على المجهودات المبذولة بصفة عامة
وعلى عناصر الرد التي وافانا بها والتي هي في
غاية الأهمية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، بما أن الاتفاق
حاصل ما بين الطرفين، أمر مباشرة إلى السؤال
الشفوي الثاني وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد
حيدار لطرحة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد حيدار: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس،

السادة الحضور،

معالي السيد وزير الفلاحة،

إننا نعلم أن بلادنا اتخذت الكثير من الإجراءات
والتدابير لصالح قطاع الفلاحة بغية تفعيله
والنهوض به، باعتباره الركيزة الأساسية التي يبني
عليها اقتصاد قوي ومستدام، غير أن الفلاحين في
قطاع تربية المواشي خاصة بالمناطق الجنوبية
أو السهبية الهضاب العليا يعانون الكثير من
المشاكل سيما في أوقات الجفاف.

كما أحيط معاليكم علما أن الموالين كثيرا ما يقعون
ضحية للظروف المناخية والطبيعية، لكنهم أيضا
كثيرا ما يقعون ضحية للظروف المناخية
والطبيعية، لكنهم أيضا كثيرا ما يقعون فريسة
للمضاربين في سوق الماشية والمذابح، فتذهب
جهودهم المضمنة سدى وتضاف خسارتهم
المادية إلى قائمة معاناتهم وظروفهم المعيشية

الصعبة كموالين.

وعلى هذا الأساس أتشرف بسؤال معاليكم
حول ما يلي:

– ما هي التدابير التديمية الموجهة للموالين في
إطار تربية المواشي؟

– وما هو برنامج القطاع للنهوض بهذا الاختصاص
وتحسين أوضاع الموالين؟

– ثالثا وفي الأخير، سيدي وزير الفلاحة والتنمية
الريفية نتساءل عن عدم قدومكم لزيارة ولاية
النعام باعتبارها ولاية فلاحية وتضم الكثير من
الموالين؟ نطلب منكم الإجابة على هذه التساؤلات
شكرا لكم والسلام عليكم.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد حيدار
والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم
الجواب، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: سيدي

رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس

الأمة، مرة أخرى السلام عليكم.

أريد في البداية أن أشكر السيد أحمد حيدار،
عضو مجلس الأمة على اهتمامه بفرع هام جدا في
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

إننا مثلكم لم نتوقف عن العمل واللقاءات
المتعددة على كل المستويات مع مربّي الأغنام
والماعز والإبل، ليس فقط من أجل فهم انشغالاتهم
عن قرب وإنما لإيجاد معهم الحلول الأكثر مطابقة
لإعطاء ديناميكية إنتاج اللحوم الحمراء وكذلك
الحليب. يجب أن أشير أولا وقبل كل شيء أنه
وبالرغم من كل النقائص المسجلة، فإننا نشهد
تزايدا في عدد قطيع الأغنام والماعز والإبل
وبالخصوص الإبل في هذه الآونة الأخيرة إذ هناك
تحسن في الكمية والنوعية وأحسن دليل على ذلك
– ندكر فقط – تموين السوق وخاصة في موسم
عيد الأضحى المبارك الفارط، لقد تم هذا بفضل
مهنية المربين والثقة التي استرجعوها بأنفسهم

لمؤسسات الضبط طوال السنة من أجل تقليص حمولة المراعي غير المفيدة من جهة والمصاريف التي ينفقها المربي دون فائدة من جهة أخرى.

إن استعمال هذا العرض يعد اختياريا وعلى المربي أن يعرف مصلحته وعليه المقارنة مع السوق، أصبح هذا الإجراء عمليا، إذ باشرنا الآن في هذه الأشهر القليلة بشراء وذبح وتجميد اللحم المحلي وسوف نستغني عن استيراد اللحم المجمد الخاص بالأغنام - علما أن لحم البقر لا يزال ناقصا - أصبح هذا الإجراء عمليا - كما قلت - حيث أصبحت الكميات الأولى من اللحوم الطازجة والمجمدة حقيقة وولاية النعامة من بين الولايات المبادرة في هذا الميدان وأظن أنك على علم بها. وسيتوسع هذا المسعى مع استلام ثلاثة مركبات كبرى للذبح والتي سوف يتم إنجازها في بوقطب وحاسي بحبح وعين مليلة وبطبيعة الحال كل هذه التدابير قد تمت مناقشتها والموافقة عليها من طرف المربين وفي مقابل ذلك طلبنا منهم لإنجاح هذا التحول أن يتم تنظيمهم على مستوى البلدية والولاية وعلى المستوى الوطني، لبناء قاعدة لتنمية مستدامة وأكثر نجاعة. علمنا مؤخرا أن جمعية المربين الوطنية في طريقها للتأسيس وفيدرالية وطنية في طور الإنشاء، نحن جد سعداء ونشجعهم على هذه المبادرة لأنه وبفضل مجموعة كل هذه التدابير وهذا التصور الشامل نستطيع تقليص آثار المضاربين والذين يعرقلون تحول وتطور هذا الفرع الهام والضروري لتوازننا الاقتصادي، الفلاحي والإيكولوجي.

وأخيرا، أشكركم مرة أخرى سيدي العضو أحمد حيدار وأتمنى أنني كنت قد أجبته عن انشغالاتكم وأدعوكم لاستعمال كل جهد للمشاركة مع مربي المواشي ومعنا كذلك في تطوير اقتصاد قوي ومنتظم ومؤمن في المستقبل والخاص بتربية الحيوانات، نستطيع على هذا النحو إنقاذ آلاف المربين الصغار والمتوسطين والكبار ونؤكد أن التدابير التي اتخذتها مؤخرا الحكومة في مجلس الوزراء يوم 22 فبراير 2011 تعتبر فرصة جديدة

وكذلك ثقتهم التي عبروا عنها في الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية، يجب ألا يفهم بهذا أننا تمكنا من إيجاد كل الحلول للمشاكل المطروحة. إن المربين على دراية بهذا، فإننا نلتقي بهم باستمرار بما فيهم مربو ولاية النعامة، علما أن المبدأ الأساسي هو أننا نستعمل كل ما لدينا من وسائل وكل القدرات على التنظيم التي يمكننا أن نطور من خلالها هذا الفرع - لجعل رأس المال هذا وهذه الثروة أكثر نجاعة لفلاحتنا واقتصادنا.

إن المسعى الذي نطوره يوجد على عدة مستويات:

الأول من النوع الاستعجالي ويتمثل في حماية صحة القطيع وتزويده بالكميات الكافية من الشعير بسعر مدعم ونلاحظ نوعية اللحوم الموجودة في السوق.

والمجموعة الثانية من التدابير تتمثل في مكافحة التصحر وحماية المراعي ومضاعفة نقاط التروية وكذا نقاط بيع الشعير ودعم إنشاء المخابئ وعيا مني بأنه رغم كل هذه التدابير فإن مسألة توفير التغذية لمربينا بولاية بشار بالنظر لأهميتها تبقى مطروحة ومن أجل تدارك هذا النقص اتخذنا كذلك عدة تدابير تنظيمية وتقنية وتحفيزية لتطوير إنتاج الشعير حتي وإن كان لا يزال غير كاف؛ ولكن أيضا من أجل الحث على تطوير نباتات الفصة والذرة وقد كنت جد سعيد لما لاحظته أثناء زيارتي الميدانية بأن في عدة ولايات صحراوية خاصة عدد من الفلاحين والمربين مهتمون أكثر فأكثر بهذه الإشكالية، فالبعض منهم قد ارتقى إلى مرحلة أعلى وقرروا تحسين عرض الغذاء الحيواني.

تتدخل مصالحننا التقنية ووحداتنا الاقتصادية في هذا المسعى بشكل كامل.

المجموعة الثالثة من التدابير وهي الأكثر صعوبة ولن تكون فعالية إلا على المدى المتوسط وتتمثل في منح المربين وسائل الضبط التي ستسمح لهم بالتحكم أحسن في تربية ماشيتهم وتتمثل تدابير الضبط التي تترجم عبر سلسلة من الأعمال في بيع المربي إنتاجه الفائض إلى الوحدات التابعة

لم أقنع السيد أحمد حيدار، لا بأس ، فإنني سأدلي له بأمرين وهما:

الكميات منذ بداية العام من مادة الشعير وبالأخص في مناطق السهوب تم تقييمها 3 مرات أكثر من تلك الكميات التي كانت بحوزتنا على المستوى الوطني . المشكل في المضاربة وسبق أن قلت هذا ونحن حاليا نعمل لتنقص وتنخفض هذه الظاهرة، لهذا يجب أن يكون الموالون أماننا وأن نعمل مع الموالين الحقيقيين وأن يخضعوا للتنظيم أي أن نعمل في إطار منظم، يجب أن نعرفهم ويعرفونا وأن يعرفوا المؤسسات الموجودة ميدانيا، هذا العمل التنظيمي الكامل سيصل إلى التقليل من المتدخلين والمضاربيين لهذه المادة وهذه العملية لا نعتبرها حلالا لمشاكل الموالين ولكن أن نحكم فيما بينهم، فيجب أن نخرج من هذا الطرح من جهة عن طريق العمل في إطار التنظيم وإجراء لقاءات وجعل العلاقة أكثر مباشرة وأنتم تعلمون أننا قد أنشأنا لجانا محلية، ومن جهة أخرى يجب أن نعمل على تقوية الإنتاج الخاص بالعلف ليس فقط مادة الشعير لكن كل الأنواع التي يجب أن تكون موجودة في هذا الميدان والدليل على أن مادة الشعير موجودة ميدانيا لما نرى القطعان بصحة جيدة ونوعية اللحم جيدة ولكن يجب أن يصل الدعم إلى أحسن ما هو موجود عليه الآن؛ مرة أخرى يمكنني أن أقول لك إن زيارة ولاية النعامة مبرمجة وستكون في وقتها المناسب وأنا في اتصال مع مسؤولي الولاية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أما الآن ننتقل إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد لزهاري بوزيد لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد رئيس الجلسة،

لحشد قدرات شبابنا على رفع تحدي أمننا الغذائي رمز سيادتنا الوطنية، يمكن أن نأمل أنه بفضل هذه التدابير المتخذة بكل جدية ومهنية وبكل تواضع أنه يتم تحقيق - على المدى المتوسط - ليس فقط الاكتفاء الذاتي فيما يخص اللحوم الحمراء (الغنم) ولكن يمكن أن نسجل أنفسنا في قائمة الدول المصدرة لأحسن لحوم الماشية في العالم.

قناعتى كبيرة فيما يخص هذه المسألة ربما ليس اليوم لكن الإجراءات المتخذة ستصل إلى هذا المستوى إن شاء الله. أما عن طرحكم بخصوص ولاية النعامة؛ لو تعرف ما هي العلاقات التي تربط وزارة الفلاحة بولاية النعامة تسحب ما قلته قبل قليل، فولاية النعامة قريبة منا ونحن في اتصال معها يوميا وأنت تعلم أننا قد عقدنا عدة لقاءات مع مربى الأغنام وسكان ولاية النعامة وفي أقرب فرصة سنزوركم إن شاء الله زيارة رمزية ولكن اللقاء كما قلت هو يومي ودائم بين وزارتنا وولاية النعامة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد أحمد حيدار هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد أحمد حيدار: نشكر معالي السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على الأجوبة، لكن فيما يخص قضية ولاية النعامة لم تقنعني بمجيئك لها. أما عن قضية الفلاحين، يُطرح التساؤل حول قضية العلف، سيدي الوزير، اتخذ قرار من طرف السيد رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول يضاف لوزن العلف 800غ، فإن الموالين لم يستفيدوا من هذا القرار في ولاية النعامة، ونتمنى أن يكون موعد زيارتك قريبا لتطلعوا على كل المشاكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد حيدار، وإذا أراد معالي السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن يتناول الكلمة، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير: على ما أظن وحسب ما سمعته،

الدولة أو على مستوى آفاق الوطن، فبارك الله فيك لأنك منحتنا هذه الفرصة من أجل إعطاء وتقديم بعض المعلومات التي من خلالها إن شاء الله، سنحاول أن ننور هذا المجلس الموقر ومن خلالكم كل مواطن جزائري.

بداية، تعلمون أخي الفاضل أن مشروع الطريق السيار للهضاب العليا ليس مجرد طريق وإنما هو فضاء هام جدا من الفضاءات الغالية في هذا الوطن وهو فضاء الهضاب العليا وتعلمون جيدا أن فخامة رئيس الجمهورية يولي أهمية خاصة إن على مستوى رسم السياسات والاستراتيجيات أو على مستوى البرامج، حيث يجب أن يكون فعلا هناك توازن، تكافؤ وتواصل ما بين منطقة الشمال، منطقة الهضاب العليا ومناطق الجنوب.

من أجل أن يكون هناك - كما قلت - تناغم إن على مستوى البرامج وكذلك لرفع الاهتمامات والانشغالات عبر كل التراب الوطني، هذا من جهة. من جهة أخرى، أبشر الأخ الفاضل أن المشروع أقره فخامة رئيس الجمهورية في إطار أنه مشروع هام واستراتيجي والمشروع قد أقره في إطار الدراسات والإنجاز وخلال هذه المرحلة أي أثناء الخماسي الحالي، هذا هو الأمر المبدئي أي الأول. ثانيا، قلت إنه ليس مجرد طريق وإنما فضاء، هذا الفضاء يتعدى فكرة أن مناطق الهضاب العليا فقط هي المستفيد الوحيد منه وإنما كل الوطن لأنكم تعلمون أنه حوالي 4% فقط من مساحة الشريط الساحلي يسكنه حوالي 80% من سكان الوطن وبالتالي يجب أن يكون هناك - مستقبلا - توازن حتى توزع فرص الاستثمار وفرص التنمية وتوزع فرص التهيئة ويتم إعطاء تئمين بما يسمى الخيرات والقدرات المحلية عبر هذه الفضاءات لكن قلنا دائما بنظرة التكامل والتواصل عبر كل تراب الوطن سوف يكون هذا الفضاء طريقا سيارا هاما جدا من الحدود الجزائرية - المغربية إلى الحدود الجزائرية - التونسية، هذا أولا.

ثانيا: سيرفق هذا المشروع بأنبوب الغاز الطبيعي وأنتم تعلمون مدى أهمية الغاز الطبيعي في

السيد وزير الأشغال العمومية، ممثل الحكومة الذي سيجيب على هذا السؤال، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي وزملائي، الحضور الكريم.

سيادة رئيس الجلسة يتمحور سؤالني حول: أظن أن الطريق السيار شرق - غرب قد ألقى بظلاله نوعا ما على باقي المشاريع الكبرى خصوصا باعتباره مشروعا ضخما كمشروع الطريق السيار للهضاب العليا، لهذا أعتقد أنها فرصة ونحن هنا في هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية نحمل نبض الشارع وفيما يفكر؟ وعما يريد أن يعرف؟ أظن أنه من حقه أن يعرف كل المعطيات حول هذا الطريق، وبالتالي فسؤالني حول هذا الطريق هو أولا، طوله: فمن أين سينطلق؟ وماهي الولايات التي سوف يمر بها؟ وماهي أهم الدوائر التي يمر بها؟ وهل هذا المشروع مسجل من حيث الدراسات فقط؟ أم من حيث الدراسة والإنجاز؟ فبالنسبة لمخطط 2010-2014 بمعنى أننا سوف نراه مع نهاية سنة 2014 وإلى أين وصلت الدراسات؟ ومن الذي يقوم بهذه الدراسات؟ وماهي التكلفة الإجمالية لهذا المشروع؟ ومتى يتم إنجازه ويستطيع المواطن أن يسير فيه مرة أخرى ويستغله؟ شكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل رئيس هذه الجلسة المباركة في هذا المجلس الموقر، الأخوات والإخوة الأفاضل والزملاء أعضاء هذا المجلس الموقر، السيد الفاضل الأخ لزهاري بوزيد، أشكرك شكرا خاصا فعلا على تحيين هذا السؤال في هذا الوقت، لأنه فعلا يعتبر مضمون هذا السؤال محل انشغالات فعلية إن على المستوى المحلي أو على مستوى

هذه المناطق.

كذلك سيرفق بمشروع الألياف البصرية، وسيرفق كذلك في إطار استراتيجية الدولة وبرنامج الحكومة بأقطاب اقتصادية هامة على ضفتي هذا الفضاء وكذلك فتح فضاءات هامة جدا في مجال التعمير وتهيئة الإقليم.

هذا المشروع الهام كذلك سوف يربط من جهة - في إطار التواصل - فضاء الهضاب العليا مع الشمال من خلال الطرق السريعة وروابط عبر الطريق السيار شرق - غرب ومن جهة أخرى سوف يربط فضاء الجنوب كذلك بمحاور رئيسية.

فيما يخص الولايات التي يمر عليها هذا الطريق من الحدود الجزائرية - المغربية إلى الحدود الجزائرية - التونسية، نبدأ من الغرب الجزائري، ينطلق على مستوى ولاية النعامة ويمر بشمال الولاية وجنوب ولاية تلمسان، يعني يمس العريشة وسبدو مثلا، ثم يمر بشمال البيض وجنوب ولاية سيدي بلعباس، ثم يمر بجنوب ولاية سعيدة، ثم معسكر ويصل كذلك إلى ولاية تيارت ومن جنوب ولاية تيارت وشمال ولاية الأغواط مرورا بجنوب ولاية تيسمسيلت وشمال ولاية الجلفة ثم جنوب ولاية تيسمسيلت وشمال ولاية الجلفة ثم جنوب ولاية المدية فجنوب برج بوعريريج ويتابع مساره إلى شمال ولاية المسيلة ثم ولاية باتنة، سيربط جزء من ولاية باتنة بولاية بسكرة من خلال طريق القنطرة وهو معروف وكذلك من ولاية باتنة نحو ولاية سطيف، أم البواقي إلى قسنطينة من خلال طرق وروابط، ثم نمر من ولاية خنشلة إلى ولاية سوق أهراس ومن خلالها إلى ولاية تبسة وصولا إلى الحدود الجزائرية - التونسية وبمنطقة بوشبكة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية، يعني هذا هو رواق الولايات التي سوف يمسه الطريق السيار هذا.

فيما يخص الدراسات الآن؛ تعلمون أخي الفاضل أن الدراسات تمر بمراحل، هناك ما يسمى بدراسات الجدوى وقد انتهينا من هذه المرحلة، ثم تأتي الدراسات التمهيديّة ونفس الشيء بالنسبة لهذه

المرحلة فقد انتهت، ثم تأتي الدراسات العامة وهذا الملف قد انتهينا منه كذلك، ثم تأتي الدراسات التفصيلية ونحن الآن في مستوى هذه الدراسات. من يقوم بهذه الدراسات؟ قبل هذا، لقد نظمنا هذا المشروع الضخم - وكما قلت بالمناسبة - إن طوله الإجمالي كمقطع رئيسي من الحدود الجزائرية - المغربية إلى الحدود الجزائرية - التونسية يبلغ 1020 كلم، أما الطول الإجمالي - لأننا قلنا نربطه بالدوائر و ببعض الولايات - يفوق 1800 كلم؛ هذا المقطع الرئيسي الذي يبلغ طوله 1020 كلم كطول رئيسي وأزيد من 1800 كلم كمقطع إجمالي قسمناه إلى ثلاثة مقاطع:

المقطع الأول: يبدأ من الحدود الجزائرية - المغربية وبالضبط من ولاية النعامة إلى ولاية تيارت، يبلغ طوله الإجمالي كمقطع رئيسي 305 كلم يتم التكفل به من طرف مكاتب دراسات عمومية جزائرية وهي (SATI) و (CTTP) و (LTPC) الآن هي بصدد إعداد الدراسات التفصيلية.

المقطع الثاني: يبدأ من ولاية تيارت وصولا لباتنة ويبلغ طوله الإجمالي 495 كلم كمقطع رئيسي ويتكفل به مكتب دراسات دولي كوري (DDDK).

وفيما يخص المقطع الأخير، يعني تبدأ نقطة انطلاقه من ولاية باتنة إلى الحدود الجزائرية - التونسية، يقوم بإعداده ويتكفل بإنجازه مكتب دراسات دولي كوري كذلك وهو (KPS).

إذن نحن حاليا في مستوى الدراسات التفصيلية، نتساءل عن تاريخ انتهاء هذه الدراسات التفصيلية أي متى يتم ذلك؟ هذا ما يريد معرفته السيد لزهاري؛ وبإذن الله نحن نتقدم في الدراسات التفصيلية، وفيما يتعلق بالمقطع الثاني والثالث يعني نستطيع أن نقول من الحدود الجزائرية - التونسية إلى ولاية تيارت التي تضم المقطع الثاني والثالث وستنتهي بها الدراسات - بإذن الله - في شهر سبتمبر 2012 أقصد الدراسات التفصيلية.

وفيما يخص المقطع الأول، يعني بداية من ولاية تيارت حتى نصل إلى الحدود الجزائرية - المغربية ستنتهي به الدراسة - إن شاء الله - في نهاية 2011.

الآن وفيما يخص هذا الفضاء - كما تكلمنا السيد لزهاري وقد تطرقتم إليه في سؤالكم وأنتم مشكورون مرة أخرى وبارك الله فيكم - وكيفية ربط هذا الطريق السيارة، يعني أنه يربط مناطق الهضاب العليا بالشمال عبر الطريق السيارة شرق - غرب بـ 12 طريقا سريعا من الطريق السيارة للهضاب العليا إلى الطريق السيارة شرق - غرب، عندما أقول الطرق المخترقة أي الطرق السريعة مثلا، الطريق السريع الرابط بين تبسة وسوق أهراس، قالمة إلى عنابة أو مثلا من باتنة إلى أن نصل إلى أم البواقي، بعين المليلة أو إلى قسنطينة - أو الطريق الخاص ولاية المسيلة نحو البرج أو المسيلة نحو سطيف... إلخ. وفيما يخص الغرب الجزائري مثلا يعني لما نمر من سعيدة إلى معسكر ومن معسكر إلى الطريق السيارة شرق - غرب. إذن وعبر هذا الفضاء يوجد 12 طريقا سريعا الذي سيربط الطريق السيارة للهضاب العليا مع الطريق السيارة شرق - غرب، يعني ربط منطقة الهضاب العليا بالشمال أي بـ 12 طريقا سريعا وكذلك نحو الجنوب سيربط هذا الطريق السيارة للهضاب العليا بستة محاور رئيسية نحو الجنوب منها رواق الطريق الوطني رقم 03 الذي ينطلق مساره من سكيكدة وقسنطينة وصولا إلى باتنة، ثم بسكرة إلى ورقلة ومنها إلى إليزي وجانت وصولا في النهاية إلى حدودنا بالنيجر، أي حدودنا الشرقية، كل ذلك عبر المحور الرئيسي أي الطريق الوطني رقم 03.

وعلى مستوى الغرب سيربط كذلك (شمال - جنوب) بالمحور الرئيسي للطريق الوطني رقم 06 والطريق الوطني رقم 50 والذي ينطلق من منطقة وهران - معسكر نحو سعيدة، يعني البيض إلى بشار وتندوف ثم كذلك من بشار - تندوف إلى أدرار وصولا إلى ولاية برج باجي المختار وإلى حدودنا مع مالي عبر رواق الطريق الوطني رقم 06 ورواق الطريق الوطني رقم 50، ويربط كذلك عبر الطريق السريع الجزائر العاصمة نحو تمنراست والتي تعتبر كمرحلة أولى هي في طريقها للإنجاز، إذن توجد ستة محاور رئيسية تربط هذا الطريق

وفيما يخص الآن مرحلة الإنجاز أو رزنامة الإنجاز - أهكذا السيد لزهاري؟ يعني برنامج الإنجاز، أو متى ينطلق الإنجاز؟ سوف ينطلق إنجاز المقطع الثاني والثالث - بإذن الله - يعني بداية من ولاية تيارت وصولا إلى الحدود الجزائرية - التونسية خلال السداسي الأول لسنة 2012. أما المقطع الأول من ولاية تيارت وإلى الحدود الجزائرية - المغربية سينطلق خلال السداسي الثاني لسنة 2012 لأن الدراسات التفصيلية لا تنتهي في نفس الوقت وفي نفس المدة.

فيما يخص مدة الإنجاز المقدرة من خلال الدراسات العامة - دون الوصول إلى الدراسات التفصيلية التي تحدد لنا المدة بالتدقيق - فإنها تقدر بحوالي 36 شهرا والأمر الذي يسهل المهمة أن هذا الطريق السيارة الذي ينطلق من الحدود الجزائرية - المغربية إلى الحدود الجزائرية - التونسية تنعدم فيه الأنفاق - وهذا أمر إيجابي - إذ كان بالطريق السيارة شرق - غرب 16 نفقا وأنتم تعلمون أنه في مجال الأنفاق يتطلب الأمر أشغالا جد شاقة هذا هو المهم. أما الأمر الثاني فإن توبوغرافيا المسار ليست بالصعبة كما كان الأمر بالنسبة لتوبوغرافيا الطريق السيارة شرق - غرب أعتقد أن الحالية هي الأسهل. كذلك ليس لدينا إشكاليات كبيرة فيما يخص تحرير الرواق أو فيما يخص عمليات تعويض الملكية إذ توجد مؤشرات هامة جدا سوف تسهل لنا العمل بإذن الله.

فيما يخص وسائل الإنجاز، من ينجز؟ فكرنا في الأمر جيدا ومن خلال التجربة التي توصلت إليها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، سوف ينجز - بإذن الله بفضل القناعة السائدة والموجودة والتفكير السائد اليوم - بوسائل وطنية أقول وسائل وطنية أعني بذلك الوسائل العمومية والخاصة (الخواص) من خلال مجتمعات وطنية، هذا هو الاتجاه لحد الآن لأن شركاتنا للإنجاز وصلت اليوم إلى خبرة إن على مستوى التحكم في الآجال أو حتى على مستوى النوعية والحمد لله فيه تحسن وبالتالي سينجز كذلك في هذا الإطار.

بطبيعة الحال نشكر السيد الوزير على المعطيات التي أفادنا بها والخاصة بهذا المشروع الهام والهام جدا. فقط قلت لنا سيادة الوزير بأن المقطع الرئيسي هو 1020 كلم، ماذا نقصد بالضبط بالمقطع الرئيسي؟ أعني أنه سوف يشق طريق جديد تماما؟ أم أننا سوف نحاول أن نحسن طرقا كانت موجودة من قبل؟ هذا ما أردت ووددت أن أعرفه بالضبط.

النقطة الأخرى، وهنا نستغل معرفتك الجيدة بكل ما يتعلق بالطريق السيارة شرق - غرب ونسأل، لأن هذا الأمر هو من صميم اهتمامات المواطنين الذين يسافرون وينتقلون يوميا، خصوصا من الجزائر العاصمة إلى الجهات الشرقية وهي الأخرى، لأننا قد قرأنا في الصحافة أنه في شهر مارس سوف يفتح النفق ونحن على علم بالصعوبات التي يواجهها المشروع، لكن هذا الأمر لم يحدث طبعاً، لا بد أن تكون هناك أسباب نريد أن توضحها وهذا حتى يطمئن السائقون حين ينتقلون بسياراتهم شرقاً أو إلى جهات ومناطق أخرى.

النقطة الأخرى ونبقى دائماً في الطريق السيارة شرق - غرب إذ تبقى قسنطينة قريبة من الحدود التونسية، فكل المواطنين - ونحن نتمنى لهم كل الخير - شرقاً، غرباً ووسطاً وجزءاً كبيراً من سكان الشرق مستفيد متمتع من هذا الطريق لكن جماعة من قسنطينة إلى الحدود التونسية يشتكون - السيد الوزير - فإنهم يقولون لماذا نحن لا؟!

بالرغم من وجود إرادة رئاسية لكي تحظى كل البلاد بهذا الطريق ويجب أن يستعمل ويستغل كل الأشخاص هذا الطريق في نفس الوقت، نحن نعترف بحيث مررنا بظروف وواجهنا صعوبات موضوعية وإلى آخره؛ نريد تنويراً آخر بالنسبة لهذه النقطة بالضبط وبالنسبة لمنطقة الأخرى، هل بحوزتكم تواريخ محددة؟

نفهمكم بالنسبة للطريق الخاص بالهضاب العليا ربما مع وجود الصعوبات إلى آخره، ولكن في هذا الإنجاز نريد أن نعرف ماهي المشاكل بالضبط؟ وماهي الآجال؟ ولكم منا كامل الشكر سيادة الوزير مسبقاً.

السيار للهضاب العليا بالجنوب من جهة، ثم 12 محورا لكي نربطه من جهة أخرى بالشمال، ضف إلى كل هذا قلت إنه وفيما يخص كل هذه الطرق السريعة والطرق الرئيسية والطرق السيارة فهي مدروسة في إطار المخطط التوجيهي للطرق والطرق السريعة 2005-2030 وهو مبرمج في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي صادقت عليه الحكومة وقد صادقتم أنتم كذلك عليه في مجلسكم الموقر؛ وفي إطار تهيئة الإقليم، آفاق جزائر 2030، فكل هذه المشاريع مبرمجة وسوف تنجز بإذن الله في الميدان.

فيما يخص التكلفة؛ إن التكلفة - كما تعلمون - لدينا الآن فكرة عامة لكن تحديد التكلفة تتم بعد الانتهاء بما يسمى بالدراسات التفصيلية التي تعطينا التكلفة التقريبية، ثم تحدد هذه التكلفة بما يسمى بنتائج العروض، أي لدينا الآن وبشكل عام فكرة، لكن لا أستطيع اليوم أن نتقدم برقم لأن الأمور الخاصة بالتكلفة قلت إنها تتم بعد الانتهاء، يمكن أن نعرف ذلك في نهاية شهر سبتمبر فيما يخص الشطر الثاني والثالث عندما تنتهي مرحلة الدراسات التفصيلية ومن الآن إلى نهاية سنة 2011 بإذن الله فيما يخص الشطر الأول.

إن، بالإجمال بارك الله فيكم السيد لزهاري على هذا السؤال الحيوي والهام جدا، فعلا لقد قلت إن هذا المشروع ستكون له أهمية كبرى للجزائر وسيجلب خيراً كبيراً للجزائر إن شاء الله ولمنطقة الهضاب العليا وسوف تكون منطقة تواصل ما بين الشمال والجنوب في إطار التلاحم الجغرافي والتلاحم الوجداني والتلاحم الوجدوي بين كل الشعب الجزائري والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والآن أسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

لا يجب أن تسرع، وعليك أن تخفض السرعة لأننا لو تسرعنا قليلا تحدث انهيارات داخل الأنفاق، وإذا انهار النفق يعني أنت مجبر أن تعيد بناءه من نقطة الصفر، مما يستوجب استغراق مدة 4 سنوات أخرى؛ وبالتالي قلنا يجب أن تكون عناية خاصة بمنطقة الأنفاق وأنت تعرفها جيدا. ضف إلى ذلك منطقة ثانية ما بين الأنفاق يعني ما بين مدينة سكيكدة وقسنطينة ومن منطقة الكنتور يعني عين بوزيان إلى منطقة الحروش، يعني من منطقة سكيكدة نحو ولاية عنابة، هذه المنطقة تعرفها جيدا هي منطقة الانزلاقات الكبرى فيجب أن تعالج كما يعالج المريض من خلال عمليات جراحية دقيقة، هذه هي المنطقة الثانية التي هي في مرحلة المعالجة. وفيما يخص المنطقة الثالثة والتي نجدها صعبة وهي المنطقة التي تغمرها المياه طوال السنة وبها حوالي 30 كلم على مستوى الطارف وهي منطقة الفيضانات، بحيث هناك مشروع لوزارة الموارد المائية حاضر هنا لكي يحد من مرور المياه إلى تلك المنطقة مستقبلا، فهذه الفيضانات تضر بالفلاحة وبالسكان وتضر بالمشروع؛ ولوضع الأساس للجسور في تلك المنطقة لقد استعانوا بغواصين للغوص بالغواصة، تأملوا صعوبة الغوص تحت الماء، - غواصون في الإسمنت - إلى عمق 20 أو 30 مترا تحت الأرض وتحت مستوى المياه هذا كله لتدركوا مدى الصعوبات.

هذه المنطقة - الله غالب - جيولوجيا صعبة وفي هذا المحور الذي يبقى منه نسبة 7% توجد حوالي 147 كلم تدخل في البرنامج الثاني نتمنى أن تنجز في نهاية الصيف، يعني نربط مباشرة قسنطينة بعنابة ومن عنابة إلى ولاية الطارف.

سوف يتوقف العداد في نوفمبر 2011 فيما يخص الآجال، يعني لما ندخل الآجال التعاقدية ونضم الآجال - كما تعلم من خلال المشاكل المتقلبة والصعوبات التقنية - بعد شهر نوفمبر 2011 فكلما يمر يوم عن هذا الأجل تطبق عقوبة مالية صارمة وكبيرة جدا على كل يوم بعد نوفمبر 2011 ضف إلى ذلك وبنفس المنطقة قلت إنه على مستوى

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري والكلمة مجددا للسيد معالي الوزير للتعقيب على صاحب السؤال.

السيد الوزير: شكرا للأخ لزهاري لاغتنامك الفرصة، لأنني أعتبر هذا سؤالاً شفوياً.

فيما يخص ما تبقى، يجب أن نكون اليوم واضحين 93%، أقول 93% من الطريق السيار شرق - غرب يعني من الحدود الجزائرية المغربية إلى قسنطينة إلى جبل الوحش؛ 93% من هذا الطريق السيار، قد أنجز قبل الآجال القانونية التعاقدية؛ مفهوم؟ عندما أقول قبل الآجال يعني هذا أن الإنجاز تم في أقل من 36 شهراً. لكي نجري مقارنة فقط، كنا في الماضي القريب؛ قبل انطلاق مشروع الطريق السيار لكي ننجز 10 كلم من الطريق يستغرق الوقت من 7 إلى 10 سنوات، نحن لما نتكلم الآن ونقول 93% فهذه النسبة المنجزة من الطريق السيار الذي يبلغ طوله 1720 كلم وقد أنجز في ظرف قياسي، هذا فيما يخص الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، يمر الطريق السيار شرق - غرب بأصعب منطقة في الوطن إذ هذا الطريق السيار - قلت - يبلغ طوله 1720 كلم به 16 نفقا في أصعب المناطق جيولوجيا وتيبوغرافيا.

ثالثا، يوجد بالطريق السيار شرق - غرب 3000 جسر و 200 جسر عملاق. كنا في السابق أي ما بين 2001 - 2000 و 2002 فإن الجسر الذي يتجاوز طوله 200 متر - لدينا الأرقام - ينجز في مدة 5 أو 6 سنوات. نحن نتكلم عن إنجاز 200 جسر عملاق و 16 نفقا و 93% من 1720 كلم في أقل من 36 شهراً. هذا لكي نعرف التحدي الذي رفع، بقيت حوالي نسبة 7% وهي من منطقة قسنطينة وصولاً إلى الحدود الجزائرية التونسية.

نستطيع أن نقول إنه توجد ثلاث مسائل هامة جدا؛ توجد منطقة الأنفاق، منطقة قسنطينة وسكيكدة وجبل الوحش أو جبل الكنتور تلقينا أصعب المشاكل والصعوبات التقنية لأنها جيولوجيا مركبة ومعقدة أين وصلنا لنقول لمجمع الإنجاز:

إذ من الممكن أن تتوقف التهوية أو الإنارة أو تجهيزات الوقاية والأمن... إلخ. أعطي مثالا: فلكي تجهز نفقا لا بد لك من أكثر من 1000 عتاد وتجهيزات، هذا يعني وجوب وجود مراقبة في المخططات ومراقبة في الشراء وفي نقلها ومراقبة لما تتم عملية التركيب، ثم مراقبة أثناء استغلالها، هذه الفترة هي فترة التجهيزات الخاصة بالأنفاق، أما الباقي فبالنسبة لنا لم يبق منه الكثير.

ضف إلى ذلك وحتى المنطقة المحصورة بين الأخضرية والبويرة أدمجت في رواق الطريق السيار، لكنها لم تكن ضمنه سابقا كان مجرد طريق اجتنابي لكن ولأن - في بعض الأحيان - الطريق السيار كان فيه التواءات فكان في السابق طريقا اجتنابيا أنجزته شركات عمومية وطنية في السابق بمواصفات وطنية محلية... إلخ، هذا كذلك سوف تنطلق به وبعد أيام- إن شاء الله - إعادة التأهيل من المنطقة المتواجدة بين الأخضرية وإلى البويرة كل تلك المنطقة تتواجد بها صعوبات اليوم؛ وأنتم متفهمون لهذه الصعوبات؛ قلت التجهيزات بإذن الله لم يبق لهذه المرحلة سوى حوالي شهرين أو شهرين ونصف لكي تنتهي وكذلك نحن صارمون وعازمون على إنهاء الأشغال بمنطقة الأخضرية.

فيما يخص الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا؛ هذا المقطع أو الرواق الذي ذكرته وبعدهما تنتهي الدراسات التفصيلية به، فإن مساره محدود قرية، قرية وبلدية، بلدية - فيتم هذا بعد الانتهاء من الدراسات التفصيلية - وكذلك بعد إبداء رأي كل المعنيين من كل ولاية لكي تؤخذ بعين الاعتبار خصوصية كل ولاية فيما يخص مسار الطريق السيار للهضاب العليا فأينما كان الرواق جديدا يؤخذ كرواق جديد وإذا كان الرواق موجودا أصلا يجب أن نتعامل مع الرواق الموجود في أشغالنا، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والآن نمر إلى قطاع آخر، إنه قطاع الثقافة والكلمة الآن للسيد مسعود قمامة لطرح سؤاله الشفوي،

المقاطع ماعدا من منطقة الكنتور إلى منطقة عنابة وجزء من قالمة ثم جزء من الطارف الآن هم بصدد ترفيت الطريق وقد وصلوا إلى مستوى - الحمد لله - لم يبق الكثير، فقد يجب أن نكون على علم بأننا نقوم بمشروع القرن لذا يجب أن ننجزه ونعطيه عناية تتماشى مع القرن ففي الوقت الذي نضطر فيه للسرعة يجب أن نسرع، أما في الوقت الذي لا نكون فيه مضطرين للإسراع فلا نسرع، يمكن أن نخسر شهرا أو شهرين لنربح خمسين أو سبعين عاما، توجد مناطق الانزلاق فلو نسرع في مراحل الأشغال كما سبق في المناطق الأخرى أنا أقول لك في ظرف شهر أو شهرين يتم إنجازها، لكن بعد ستة (06) أشهر ينحدر الطريق؛ وبالتالي سيقال لقد تم بناء الطريق ثم أعيد بناؤها أو ترميمها؛ وبالتالي توجد أمور هي من اختصاص الخبراء والتقنيين فقط، لكن المشروع يتابع بكل تفاصيله وفي أدق الأمور هذا، فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب الذي لم يبق منه سوى 7%، بحيث 93% قد انتهى العمل بها قبل الآجال. ضف إلى ذلك فإنه ابتداء من الحدود الجزائرية المغربية حتى إلى ولاية قسنطينة يعني 14 محطة خدمات التي تنجزها نفعال، سوف تنجز - إن شاء الله - خلال برنامجها وهي تسير وفي طريق الانتهاء خلال صيف هذه السنة إن شاء الله على مستوى نفعال والأشغال متقدمة.

فيما يخص الآن الأخضرية؛ توجد أربعة أنفاق بها - وفيما يتعلق بالحفر - انتهينا من العملية خلال شهر جويلية 2010، بحيث وجدنا بها مناطق انزلاقات تشبه نوعا ما مناطق الانزلاقات المتواجدة بولاية قسنطينة، ووجدنا بها أربع نقاط صعبة أستطيع أن أؤكد أن ثلاثا منها تمت معالجتها نهائيا، بقيت نقطة واحدة هي في مرحلة المعالجة، وفيما يخص الآن الأنفاق فما بقي إلا تجهيزها، لما انتهينا من إصلاح العوامل الطبيعية، انتقلنا إلى عملية التجهيز؛ نحن نعلم بأن التجهيزات اليوم تخضع إلى قوانين صارمة جدا وخاصة بتأمين الأنفاق، لا يمكن أن تدخل في نفق يبلغ طوله 3 أو 4 كلم

فليتفضل مشكورا.

السيد مسعود قمامة: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة ممثلو الدولة،
السادة الزملاء،
السادة وسائل الإعلام،
سأطرح سؤالاً الشفوي على السيدة وزيرة
الثقافة.

سيدي الرئيس،

سؤالاً متعلق بالمهرجان الأخير الذي أقيم
ببلدية «أباليسا»، هذه البلدية تقيم بصفة دائمة
مهرجان «تينهينان» أما فيما يخص آخر مهرجان،
فإنه قد تغير لما كان عليه سابقا سواء من حيث
الإسم أو المكان، فالمواطنون والأعيان هم قلقون
ويتساءلون لماذا استبعدوا بدون أن يتم إشعارهم
بهذه الإجراءات ويتم سماعها من طرف الغير!؟

وفيما يخص النقطة الثانية، سيدتي الوزيرة، قد
تم التكفل بكل الأجهزة الخاصة به ونحن نلاحظ
قدوم بعض الأشخاص الذين لا يفيدوننا في شيء
من أجل الاستثمار وبغرض الاستفادة من بعض
الجمعيات أو البلدية لتحقيق منفعتهم الخاصة، هذا
معناه أن المعنيين أي مواطني المنطقة لما وجدوا
أنفسهم على الهامس وذاع خبرهم في الورق قلقوا
لهذه الوضعية، فمنطق الأمور يستدعي إشعارهم
وإدراج جلسات للحوار معهم قبل الانطلاق وذلك
بإصدار الأوامر التي أصبحت بعيدة ولا تمس
بمصلحة الشعب، فالشعب اليوم (كل زلقة بفلقة)
فكل ما يقومون به لا يرضي وقد وصل الأمر إلى أن
تلقيت شكواهم فيما يخص هذا الموضوع وقلت لهم
سأتولى الأمر بإيصال وإبلاغ الرسالة - إن شاء
الله - وسوف تسمعون لرد السيدة الوزيرة، فربما
قد حدث خطأ محلي أو وطني، المهم أنكم
ستسمعونها ويصلكم الرد، سوف أتكلم بالترقية
(كلام باللهجة الترقية) شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود
قمامة وأحيل الكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة للرد
على السؤال الشفوي، فليتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأكارم،
السيد مسعود قمامة، عضو مجلس الأمة المحترم،
إسمح لي سيدي الرئيس أن أجيب على السؤال
كما وصلني مكتوبا. بداية أقول للسيد العضو
الموقر، إنني أشاطره الرأي في كون أن السياحة
تشكل بالنسبة بمنطقة تمنراست النشاط المحوري
للتنمية المحلية لما تزخر به من خصوصيات
جمالية وخصوصيات تراثية وطبيعية تنفرد بها
وكذا ما يمتاز به تراثها الثقافي والتاريخي من معالم
وآثار تستقطب أعدادا هائلة من السياح الجزائريين
والأجانب؛ وبالتالي أتمنى أن أخي العضو يشاطرنى
الرأي في أن شأن الأهفار هو شأن الطاسيلي، إذا لم
نحافظ على التراث سنقتل السياحة لأن السائح لما
يذهب إلى الأهفار أو إلى الطاسيلي فهو يبحث عن
الخصوصيات الثقافية والتراثية مادية كانت أم غير
مادية وإذا اندثرت هذه الخصوصيات التراثية
اندثرت السياحة؛ وبالتالي راحت فرص العمل... إلخ.
إن سكان المنطقة الصحراوية للأهفار وضواحيها
يتمتعون بتراث ثقافي، مادي رائع وهائل إلى جانب
تراث ثقافي أصيل غير مادي متكون من جملة من
المعارف الاجتماعية والكفاءات والمهارات، هذه
الثروة الثقافية أساس هوية كل «تمشاك أو
إيموهاغ» كما يسمى أنفسهم «التوارف»، وهذا
التراث يرتكز على ثلاثة محاور أساسية:

- المعرفة الجماعية والمهارات.

- الأدب الشفهي.

- الفنون.

جل هذا التراث الثقافي غير المادي يتعرض
اليوم لخطورة الاندثار بسبب ضحالة المناسبات
الاحتفالية التي يمكن أن تستفيد منها الشخصيات
الفنية والوجوه الثقافية للمنطقة لممارسة مهاراتهم

– تنظيم مسابقات وطنية وجمع وتسجيل صوتي لمختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي. سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الكرام، إن المهرجان الدولي «أباليسا تينهنان لفنون الأهقار» تظاهرة ثقافية فنية وحديثة النشأة، فهذا المهرجان الدولي في طبعته الثانية وما يسميه السيد العضو الموقر بالتغيرات لا يمكن أن تكون كذلك، لأنها تكييفات جرت على ضوء تجربة الطبعة الأولى التي رغم أنها كانت ناجحة إلا أنه لوحظ خلال تنظيمها بعض النقائص تم تصحيحها خلال هذه الطبعة الثانية، وحتى في الطبقات القادمة – إن شاء الله – من المؤكد أنكم ستلاحظون تحسينات وتعديلات أخرى قصد منح المهرجان الدولي المستوى الذي يليق به.

أولا، بخصوص الانشغالات المطروحة من طرف السيد العضو الموقر وفيما يتعلق بتحويل المهرجان إلى تمراسات، رغم أن موقع ضريح الملكة «تينهنان» هو ببلدية أباليسا على اعتبار أنها هي المؤهلة – أي أباليسا – لاحتضان هاته التظاهرة حسب قوله، فإنني أجب بالقول إن بلدية أباليسا تبعد بـ 80 كلم غرب مدينة تمراسات وهي – للأسف – لا تتوفر على مرافق وتجهيزات الاستقبال، ليس هناك فندق للإيواء والإطعام، التي يقتضيها دفتر الشروط لاحتضان تظاهرة دولية من هذا الحجم ورغم هذا فقد نظمنا الطبعة الأولى للمهرجان الثقافي الدولي «أباليسا تينهنان لفنون الأهقار» بهذه البلدية وخلالها كنا مضطرين لنقل العدد الهائل من المشاركين والضيوف – من بينهم أجنب – يوميا زهابا وإيابا لمسافة 160 كلم والعودة إلى تمراسات في ساعات متأخرة من الليل وهذا ما تطلب منا تسخير وسائل نقل هامة، وأثقل نفقات المهرجان بدون أن ننسى الزوار الذين أرغموا على قطع هذه المسافة الطويلة يوميا، زيادة إلى هذا خطورة الطريق، مما تسبب في حادث مرور نتج عنه وفاة شاب من تمراسات وأخي العضو يعرف هذا جيدا «الله يرحمه ويوسع عليه» خلال هذه

ومعارفهم وفنونهم المتجذرة بالإضافة إلى تأثير عامل العصرية على ديمومة، بقاء وأصالة هذه المهارات والمعارف الفنية غير المادية؛ وهذا المشكل ليس فقط بمنطقة الأهقار بل يوجد في كل قطر الجزائر وفي كل العالم. لهذا ارتأينا بعث مهرجان ثقافي دولي، الهدف الأساسي منه هو الحفاظ وحفظ وتثمين هذا الموروث الثقافي الأصيل والفريد والترويج له عالميا، فأسسنا رسميا المهرجان الثقافي الدولي «أباليسا تينهنان» لفنون الأهقار.

أخي العضو يستطيع أن يشهد أن مبادرة تأسيس المهرجان الدولي جاءت من وزارة الثقافة تطبيقا لاستراتيجية الحكومة الجزائرية في الحفاظ والحفظ وتثمين التراث الثقافي غير المادي وأعيد الإسم «المهرجان الثقافي الدولي أباليسا تينهنان لفنون الأهقار» ومن بين أهداف هذا المهرجان نذكر: – تثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي.

– حماية العادات وحفظها من التشويه خلال نقلها أو نشرها.

– المساهمة في التوثيق لهذه الفنون وإنجاز بنك للمعطيات حول التراث الثقافي غير المادي، علما أن الأغلبية منه شفوي.

– التعرف والتعريف بالشخصيات والفرق الحاملة لهذا التراث الثقافي غير المادي.

– المساهمة في النشر والتعريف بالتراث الثقافي غير المادي للأجيال الصاعدة ودعمهم بوسائل الإبداع اللازمة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يرتكز نشاط المهرجان الدولي «أباليسا تينهنان لفنون الأهقار» على:

– تنظيم محاضرات ولقاءات علمية تختص بالتراث الثقافي غير المادي ووسائل حمايته وتثمينه.

– تنظيم ورشات فنية وحرفية ولقاءات بين الرواة والشعراء من الأهقار.

– عرض أفلام وتنظيم معارض حول التراث الثقافي الصحراوي وتنظيم عروض موسيقية ورقصات تقليدية.

المتعارف عليها وبما أنه مهرجان دولي، لجأ المنظمون إلى استعارة - استلفوا لم يدفعوا - منصتين ضخمتين مجهزتين بمستلزمات الصوت والإنارة من طرف الديوان الوطني لرياض الفتح الذي هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الثقافة، إذن المنظمون لم يدفعوا ثمن أي شيء، استلفوا، هذه الوسائل والطاقتين التقنيتين المشرف عليها تعتبر أكثر من ضرورية لإنجاح عروض الفنانين المشاركين ذوي السمعة الدولية في هذا المهرجان الدولي. كما سمحت هذه الوسائل للفنانين الوطنيين والمحليين من تقديم عروضهم في ظروف حسنة جداً بوسائل عالية الجودة وأعيد هذه الوسائل الضخمة، وسائل لمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الثقافة وكانت بمثابة مساهمة مادية من مؤسسة عمومية ثقافية هي الرعاية لتساعد المهرجان لأن - واسمح لي أخي العضو لقد تفاجأنا ونتفاجأ دائماً إلى هذه الدقيقة وهذه اللحظة إذ نستغرب تأكيدكم عن تواجد مثل هذه الوسائل التقنية الهامة في تمارست، حيث حسب علم وزارة الثقافة وكل الخبراء في هذا الميدان إسأل من أردت، ليست هذه الوسائل الضخمة من مشهد المسرح، الوسائل التقنية... ليست متوفرة إلا في مؤسستين: مؤسسة رياض الفتح ومؤسسة الديوان الوطني للثقافة والإعلام لأنها وسائل ضخمة جداً وحتى يكون لديكم تصور، هي وسائل تمكن من التزويد بالصور لملاعب كملعب 5 جويلية. هذه الوسائل التي عندنا لا تملكها في كل الجزائر إلا مؤسستان: مؤسسة رياض الفتح ومؤسسة الديوان الوطني للثقافة والإعلام، هما اللتان تملكان هذه الوسائل التي هي باهظة الثمن وتمكنت هاتان المؤسستان أن يكون عندهما الوسائل بمناسبة المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني في 2009، الدولة أعطت الإمكانيات لهاتين المؤسستين العموميتين حتى تقتنيا هذه الوسائل الثقيلة جداً؛ وأعلمك بأن هذه الوسائل سخرناها؟ في تلمسان لكي تستعمل للافتتاح الرسمي يوم 16 أفريل القادم إن شاء الله، لماذا سخرناها لأننا إذا قمنا بكرائها لا بد أن يكون

الطبعة الأولى من المهرجان، وزيادة على ما ذكر سابقاً وبالنسبة للطبعة الثانية من المهرجان ونظراً لكثافة النشاطات المبرمجة وأخذاً بعين الاعتبار ضخامة الوسائل المادية والتقنية لتجنب أعباء بعد المسافة وضمان تحقيق نجاح هذه الطبعة لم يتحول المهرجان من بلدية إلى أخرى، بل اختير تنظيم مخيم المهرجان في طبيعته الثانية بتمنراست التي هي عاصمة الأهقار وبالتالي عاصمة الملكة «تينهان» وأيضاً مقر الولاية المتواجد فيها كل إمكانيات الإيواء والإطعام... إلخ.

أما فيما يتعلق، اسمح لي أخي العضو «تينهان» هي ملكة الأهقار، وكل الجزائريين أبناء تينهان. أنا أعتبر - رغم أنني من الشمال - «تينهان» جدتي، أنا سليلة «تينهان» التي هي لكل الجزائريين وكل الأهقار.

ثانياً، أما فيما يتعلق باسم المهرجان فأطمئنكم سيدي العضو الموقر، فإن تسمية المهرجان الثقافي الدولي «أباليسا تينهان لفنون الأهقار» لم يتغير، في الجريدة الرسمية لا يزال هكذا ولكن لضرورة تسهيل عملية الاتصال والإبلاغ فقد تم تقليص هذه التسمية وإبراز المصطلحات الأساسية التي يهدف إليها هذا المهرجان والتي هي فنون الأهقار، علماً أن «تينهان» هي ملكة الأهقار، كما نود إعلامكم بأنه على غرار الطبعة الأولى تم تنظيم زيارة إلى موقع «تينهان» أين هي مدفونة وكان فيه تأهيل تام لهذا الموقع، لكن للأسف وزارة الثقافة لا تستطيع أن تبني فندقاً، هذا لا يدخل في مهامنا. أنا أقترح لأخي العضو أن يجد مستثمرين أو أن يقترح لوزارة السياحة أن تبني فندقاً نقوم فيه باستقبال مدعوي المهرجان.

أما بخصوص الانشغال الأخير، نود في البداية إعلامكم بأن محافظة المهرجان لا تمتلك وسائل خاصة أحضرتها من الجزائر العاصمة فيما يخص الخيم والأجهزة السمعية البصرية - حسب قولكم - بل بغرض تنفيذ وإنجاز كل النشاطات والفعاليات المبرمجة ولا سيما العروض الموسيقية التي يتطلب إنجازها توفير المقاييس والمعايير الدولية

المهرجان لم يدفع أي شيء، أعيد المهرجان استعمل 75 خيمة تقليدية من الأهفار استأجرها و30 خيمة عصرية قابلة للتعديل لم يدفع ثمنها باعتبارها هي الراعية (sponsor).

وفي الأخير، اسمحوالي سيدي العضو الموقر أن أقدم لكم بعض العناصر الخاصة بما حققه المهرجان. فيما يخص توافد الجمهور والزوار، فإذا كان العدد اليومي لا يفوق 500 شخص في الطبعة الأولى، فخلال الطبعة الثانية للمهرجان استقبل 6000 زائر يوميا، وتضاعف هذا العدد في اليوم الأخير أو يوم الاختتام حيث تجاوز 10000 زائر، أما بخصوص مساهمة المهرجان في التأثير على الاقتصاد المحلي، فقد تم خلق 185 منصب شغل مباشر و200 منصب شغل غير مباشر فالخدمات مست كذلك 6 جمعيات محلية تضم 45 شخصا و17 فرقة محلية تضم 175 شخصا وأنا مستعدة ونحن في وزارة الثقافة مستعدون أن نضع بين أيدي أختينا العضو الموقر كل الملف بكل الأدلة.

أتمنى أن أكون قد أصبت في الرد على انشغالكم (كلام باللهجة الترفيقية) والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة، أسأل السيد مسعود فمامة هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب على ما جاءت به السيدة الوزيرة؟ فليفضل مشكورا.

السيد مسعود فمامة: شكرا للسيدة الوزيرة على التوضيح، ولكن لا بد علينا السيدة الوزيرة أن نخبرك على أشياء لأن كل مكان لا يعرفه إلا صاحبه.. لا بد أن نخبرك على أشياء مفروض علينا أن نقولها لك. السيدة الوزيرة،

كل المنطقة هي منطقتنا نطلب منك شيئا ولو في المستقبل قومين بفعل شيء يبقى للبلاد، وللوزارة دائما. نحن عندما نرى ونسمع الأرقام والمبالغ ونسمع الجمعيات الخارجية تأتي، ويقولون الذي يتوضأ لا بد أن يغسل وجهه، نحن عندنا جمعيات

ذلك من الخارج والكراء غالي بالعملة الصعبة. الحمد لله عندنا مؤسستان وطنيتان عموميتان تملكان هاته الوسائل تعيرها للدولة كلما طلبت منها ذلك حتى تسخرها لإنجاح مناسبة ما.

إذن هذه الوسائل ليست ملكا لمحافظة المهرجان ولم تذهب لتجلبها من العاصمة ودفعت ثمنها، إنما استعارتها وطلبت من الوزارة التدخل حتى يعيرها ديوان رياض الفتح للمهرجان ويرسل تقنيين، لأنه لا بد من تقنيين مختصين في هذه التقنيات، أعار للمهرجان لأي هدف؟ لإنجاح المهرجان.

أما فيما يتعلق بخيم المهرجان فلقد هيء خلال هذه الطبعة بموقع «تيديسي» على مساحة قدرها 75 ألف متر مربع وشهد إقامة نشاطات مكثفة ومتعددة منها فضاءات مخصصة للحرفيين المتوافدين من مختلف بلديات الولاية، لهذا الغرض استعملت 75 خيمة تقليدية «إهكت» كما نسميها «بتمشيق»، في حين مخيم الطبعة الأولى أقيم على مساحة قدرها 20 ألف متر مربع فقط، أعيد المهرجان استعمل واكترى بالمال 75 «اهكت» خيمة تقليدية للأهفار، حيث عرف مخيم الطبعة الثانية الكثير من الورشات، من بينها ورشات صناعة الجلد والسلال، ورشات مخصصة للأطفال، أقيمت بها نشاطات الرسم والتصوير والرسوم المتحركة والمنحوتات وورشة كتابة التفنغ، وورشة القصص والحلقات وكذا المعارض وورشات علم الفلك – لأنكم تعلمون أن إخواننا في الأهفار المختصين في استعمال النجوم في تنقلاتهم لهم معرفة كبيرة جدا في هذا العلم الذي يسمى بعلم الفلك – وورشة التراث الثقافي غير المادي وفضاء عرض أفلام يتسع لـ 200 م2، بالإضافة إلى فضاءات الاستقبال والإعلام وحجرة الفنانين ومرافق المنظمين وبهدف الاستقبال الكامل لهذه النشاطات، فقد استعملت خيم كبيرة، مهياة وقابلة للتعديل لمساحة 200 م2، للأسف لا نملك هذا النوع من الوسائل غير متوفر في تماراست والمؤسسة التي وفرتها للمهرجان تعتبر أيضا مساعدة معنى هذا أن

ثانياً: المهرجان شغل 17 فرقة محلية ليست فرقا آتية من باقي الوطن.
الآن أخي العضو، إذا كانت تمارست لا تحتاج إلى مهرجان دولي ليس هناك مشكل، ننزعه ويبقى مهرجانا محليا ويبقى أبناء تمارست فيما بينهم، ولكن لا بد أن تعرف أنت إذا أردت أن تشغل السياحة وبالتالي ستخسر. وزارة الثقافة ليس لديها أي مشكل. إذا كنتم لا تريدون الطابع الدولي يلزمنا أن نأتي بالأجانب - لما تقول دولي معناه مشاركة دولية أي وطنية ودولية - لكن إذا كان هذا يحرج ناس تمارست سنلبي رغبتكم. ننزع الطابع الدولي ونجعله محليا ولا تبقى إلا فرق تمارست وناس تمارست (الله لا يرد السياحة)! لا يمكننا أن نحب السياحة وفي نفس الوقت لا نحب إلا المحلي، جوابي هو أنه إذا لم تريدوا الطابع الدولي لكم ما تريدون سنوقف الطابع الدولي ولا يبقى إلا المحلي ويكون فيه إلا «ممس الأهفار ايموغاغ» والآخرين يبتعدون لكن سياحتك تموت لأنكم تعرفون المواقع والتراث لما ننزع الطابع الدولي، التكلفة ستكون أقل ونأخذ الطابع الدولي لمنطقة ليس لها مشكل مع الطابع الدولي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة، ننتقل إلى قطاع السكن والعمران والكلمة للسيد بشير داود لطرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

السيد بشير داود: شكرا للسيد رئيس الجلسة الفاضل.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة أصحاب المعالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين

وعندنا فرق وعندنا كل هاته الأشياء نحتاج إليها، هاته الأشياء التي نعطيها للناس في الخارج نعطيها للناس هنا حتى يجدوا قيمتهم، البطالة موجودة بكثرة، الشارع يغلي حين يسمع أن هذا رقص بـ 100 مليون وهذا بـ 200 مليون وهذا الكلام مثال فقط اسمحي لي على العبارة، الناس يقولون نحن جائعون لكن لا يعلمون ما يحدث، ولكن الآن مادمت صرحت ممكن جدا أن يقتنع الناس ولكن الشيء الذي يكون في المستقبل لا بد أن نهى جمعياتنا هي الأولى، نرى مشاكل جمعياتنا ونشغل الشباب ونؤجرهم ونجزيمهم أولاً قبل أن نذهب إلى الخارج. نحن عندنا البطالة كثيرا - السيدة الوزيرة - يعني حتى هذه التظاهرات التي ظهرت هناك أشياء إن سمحت عندنا 48 دولة في الخارج، 48 ولاية في تمارست وهذا الشيء تعرفينه هناك أشياء تورطهم لا ندري إن كان ممكناً أن نقولها لك، لا أستطيع إسمحي لي، يتورطون باسم تمارست، باسم الأهفار. يعني هناك فساد كبير، كبير وكبير لا أستطيع أن أقولها لك تورطنا من هذه الأمور، يأتي الناس خائفين من أمور لا نستطيع أن نتحكم فيها ولا نستطيع أن نتحكم في مواضيع كهذه واسمحي لي السيدة الوزيرة، على العبارة، اسمحي لي (الله غالب) الظرف الذي اضطرني لقولها ولكن هناك إخراجات، إخراجات كثيرة حتى في الإسلام المنافق بعيد عن الإسلام، هو في جهة من الوادي وهم في الجهة الأخرى من الوادي واسمحي لي والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود قمامة والكلمة مجددا للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، فلتفضل مشكورة.

السيدة الوزيرة: شكرا لأخي العضو.
أولاً: أؤكد بالأرقام أن المهرجان شغل 6 جمعيات محلية لم يأت بجمعية أخرى من باقي الوطن.
6 جمعيات محلية، هذه الـ 6 جمعيات شغلت 45 شخصا.

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أود أن أشكر السيد بشير داود، عضو مجلس الأمة الموقر على تفضله بطرح هذا السؤال الذي يتضمن جملة من التساؤلات تخص القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المحدد لقواعد مطابقة البناء وإتمام إنجازها ومدى تطبيقه في الميدان.

ردا على هذه التساؤلات، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية.

أولا، بالنسبة للتساؤل حول العدد الإجمالي للملفات التي تم إيداعها على مستوى البلديات، أشير إلى أن هذا العدد بلغ في نهاية الثلاثي الأول من السنة الجارية قرابة 70.000 ملف وقد تم إلى غاية هذا التاريخ تسوية نهائية لأكثر من 30.000 ألف ملف 99%. منها تخص السكن والباقي يخص التجهيزات العمومية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الملفات المودعة على مستوى البلديات سجل ارتفاعا بنسبة 25% خلال الثلاثي المذكور، 25% من 70.000 أودع في الثلاثي الأول من السنة الجارية، وهذا ما يدل على التجاوب المتزايد للمواطنين مع هذا القانون الذي - كما تعلمون - جاء خصيصا لتسوية وضعية العديد من البناءات المنجزة بصفة غير مطابقة للتشريع وأقصد هنا وضعيات البناء المنصوص عليها صراحة في المادة 15 من هذا القانون وبالتحديد هناك أربع حالات.

- البناءات غير المتممة التي تحصل صاحبها على رخصة بناء.

- البناءات التي تحصل صاحبها على رخصة بناء وهي غير مطابقة لأحكام رخصة البناء هذه المسلمة.

- البناءات المتممة والتي لم يتحصل صاحبها على رخصة بناء.

- وفي الأخير الحالة الرابعة، هي البناءات غير

68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد معالي وزير السكن والعمران بنص السؤال الشفوي التالي: لقد حدد القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق لـ 20 جويلية 2008 قواعد مطابقة البناء وإتمام إنجازها، وحدد جملة من الإجراءات وآجال للتنفيذ قدرت بـ 05 سنوات.

السيد معالي الوزير،
بعد مرور أكثر من سنتين ونصف من الشروع الفعلي في تنفيذ أحكام هذا القانون هل يمكن الاطلاع على:

- العدد الإجمالي للملفات التي تمت معالجتها والتي تمت تسويتها؟

- العدد الإجمالي المتوقع للبناءات المعنية وهل هناك إحصاء لها؟

- ماهي الإجراءات المتخذة لتدعيم وسائل التنفيذ المادية والبشرية؟

- ماذا عن جانب الهندسة المدنية للبناءات لدى الخواص؟ وهل هناك إجراء مستقبلي يمكن السلطة العمومية من مراقبة ميدانية لمعايير البناء ومطابقتها أثناء الإنجاز، خاصة ما تعلق منها بالتدابير المنظمة لحساب البناءات المضادة للزلازل؟

تقبلوا مني، السيد معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بشير داود، الكلمة للسيد معالي وزير السكن والعمران لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

المتمة التي لم يتحصل صاحبها على رخصة البناء.

هذا مع العلم أن المادة 16 من نفس القانون تحدد من جهتها مجمل الحالات غير القابلة لتحقيق المطابقة، مثلا:

1 - البنايات المشيدة على قطع أرضية يمنع البناء عليها.

2 - البنايات المشيدة على الأراضي الفلاحية باستثناء تلك التي يمكن إدماجها في المحيط العمراني، مع العلم أن الكثير من مخططات التهيئة والتعمير هي في طور المراجعة.

3 - البنايات المشيدة خرقا لقواعد الأمن كتلك البنايات المشيدة على أنابيب الغاز إلى غيرها من الحالات.

ثانيا، وبالنسبة للتساؤل حول إذا ما تم إحصاء البنايات المعنية بهذا القانون، تجدر الإشارة إلى أن الإحصاء الشامل لعدد البنايات لم يتم في واقع الأمر إجراؤه لسبب بسيط وهو أننا ارتأينا أن الإحصاء الشامل للحالات المتواجدة في الميدان والتي تتطلب التسوية لإدماجها ضمن هذا القانون هو أولى وأهم من إحصاء هذه البنايات وهو ما تم بالفعل القيام به قبل إعداد أحكام القانون موضوع السؤال المطروح.

ثالثا، وبالنسبة للتساؤل حول الإجراءات المتخذة لتدعيم وسائل التنفيذ المادية والبشرية وكأن هذا الأمر يخص الدولة وأنه قانون تسوية لصالح المواطن الذي كان في حالة غير قانونية وكانت بنيته غير قانونية، فقامت الدولة بوضع هذا الإطار حتى يحسن أو يدخل في إطار قانوني ويتمتع بملكيته.

قلت بالنسبة للتساؤل حول الإجراءات المتخذة لتدعيم وسائل التنفيذ المادية والبشرية، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الموظفين الذين ينشطون في المصالح المعنية على مستوى البلديات، فقد تم تجنيد إلى غاية اليوم ما لا يقل عن 1200 عون إضافي، قامت وزارة السكن والعمران بتأهيلهم للمشاركة في هذه العملية وهذا العدد

مرشح للارتفاع حسب الحاجة.

فضلا عن ذلك، يجدر الذكر بأن هذا القانون تطلب ما لا يقل عن سنة بعد صدوره، لتحضير مجمل النصوص التطبيقية البالغ عددها ستة مراسيم، كما تطلب أيضا القيام بحملة واسعة لشرح أحكامه ونصوصه التطبيقية، وكذا لتحسيس كل الجهات المعنية بتجسيده ميدانيا.

في إطار هذه الحملة، أشير إلى أنني ترأست شخصا ثلاثة تجمعات جهوية تم تنظيمها على التوالي، في قسنطينة في الجزائر وفي وهران وشارك فيها ممثلو مجمل ولايات البلاد والجماعات المحلية وكذا المصالح والهيئات الإدارية والمهنية المهمة بهذا القانون أو بتجسيد هذا القانون في الميدان.

كما تم تنظيم ملتقيات من طرف مصالح الدائرة الوزارية على مستوى أغلب الولايات من طرف المفتشية العامة للتعمير بحضور رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، أعوان المراقبة في مجال التعمير وكذا ممثلين عن المجتمع المدني ومهنيين.

الهدف من هذه اللقاءات أو الملتقيات التي هي بالطبع مستمرة هو شرح كفاءات تطبيق أحكام هذا القانون والتحسيس بأهميته، كما أنها تسمح بالوقوف على تقييم ظروف سير هذه العملية والوقوف على ما قد تواجهه المصالح المشرفة على التطبيق الميداني لهذا القانون من صعوبات.

رابعا، وبالنسبة للتساؤل الأخير حول جانب الهندسة المدنية للبنايات لدى الخواص وحول ما إذا كان هناك إجراء مستقبلي يمكن السلطة العمومية من مراقبة ميدانية لمعايير البناء ومطابقتها أثناء الإنجاز، تجدر الإشارة إلى أن الجواب على هذا السؤال أو على هذا التساؤل موجود في القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي أذكر أنه جاء بعد وقوع زلزال ماي 2003 وما انجر عنه من أضرار في البنايات، على كل حال، هذا القانون ينص في مادته

رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها فيه مواد دائمة، أحكام دائمة واليوم أصبحت هناك شروط إضافية لإعطاء رخصة البناء مثلا:

اليوم لا بد من شهادة تهيئة وقابلية البناء داخل كل حي قبل إعطاء رخصة البناء، لماذا؟ لأن ما لاحظناه في الميدان أن الناس تبيع قطع أرضية ولا يوجد أي تهيئة حيث كانت كل هاته التجزئات التي جرت في وقت سابق بدون أدنى شروط المعيشة من تجهيزات كالإنارة العمومية أو الغاز أو الكهرباء، الصرف الصحي والماء. وتدارك هذه الوضعية أثبت أن هذه الحالة كبيرة جدا، 300 مليار دينار في الخماسي الماضي ولم تكف ونحن في متابعة هذه العملية لإعادة تأهيل الأحياء، لذلك أدخلنا في القانون - الآن وأنتم تعلمون ذلك جيدا - كل رخصة بناء مرهونة بإثبات: وجود القنوات والإنارة وكل شروط المعيشة موجودة. اعتبارا لهذه الأحكام فإن البناءات التي تنجز دون رخصة بناء تتعرض طبقا للمادة 12 من القانون رقم 04-05 المذكور إلى الهدم سواء بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو بقرار من طرف والي الولاية، حسب الحالة.

تلكم هي، السيد رئيس الجلسة المحترم والسيدات والسادة أعضاء المجلس المحترم، المعلومات التي ارتأيت من المناسب تقديمها ردا على التساؤلات المطروحة، وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، أشكركم على كرم الإصغاء وحسن المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي الوزير، أسأل السيد بشير داود هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب على ما جاء به معالي السيد الوزير؟ فليتفضل مشكورا.

السيد بشير داود: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم، شكرا للسيد معالي الوزير. في الواقع أردت من خلال طرح هذا السؤال

الرابعة على إلزامية تحديث الأراضي المعرضة للأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير وإخضاعها لإجراءات تحديد أو منع البناء.

الآن أدوات التعمير ليست كافية أو أصبحت غير كافية فلا بد أن تتم بدراسات جيو تقنية، حتى دراسات زلزالية لأن لا يكفينا (POS) أو (PDAU) فلا بد عندما نقوم بـ (POS) أو (PDAU) نرى قابلية هذه الأراضي للبناء من خلال دراسات تقنية وجيوتقنية ودراسات زلزالية حتى التعرض للفيضانات أصبح إجباريا قبل الشروع في الانطلاق في المشاريع.

كما ينص في مادته الخامسة على إلزامية إعداد مشاريع البناء الخاضعة لرخص البناء من طرف مهندس معماري ومهندس مدني معتمدين في إطار عقد تسيير المشروع. قبل زلزال 2003، أو قبل إحداث تكملة هذا القانون رقم 90 حول التهيئة والتعمير قلنا في 2004 كان هناك تعديل للقانون رقم 29-90.

من قبل كان المهندس المعماري يضع المخطط ويقول لك إذهب لتبني، اليوم أصبح إجباريا لما البناءة تفوق (2+R) وأكثر يكون فيها طابقان أو أكثر لا بد أن تكون هناك مذكرة حسابات ومخططات هندسة مدنية، لأن الأمر أصبح يستدعي ذلك فزلزال 2003 أثبت أن عنفه أكبر مما كنا نتصور من قبل وكذلك هناك مناطق أكثر تعرضا لهذا النوع من الكوارث الطبيعية، وينص أيضا في مادته السادسة على أنه يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا الأعوان المؤهلين قانونا زيارة كل البناءات في طور الإنجاز والقيام بالمعاينات التي يرونها ضرورية وطلب الوثائق التقنية الخاصة بالبناء والاطلاع عليها في أي وقت، بينما تنص المادة السابعة منه على منع الشروع في أشغال البناء بدون رخصة بناء أو إنجازها دون احترام المخططات البيانية التي سمحت بالحصول على رخصة البناء هذه؛ وإذا رأينا كذلك محتوى القانون

هناك اقتراح مني إلى السيد الوزير، ضرورة السعي إلى إيجاد صيغة تربط صاحب المشروع أو صاحب رخصة البناء مع مقاوله الإنجاز وبمتابعة مكتب الدراسات لضمان إنجاز بنائات أولا مطابقة للتعمير، مطابقة للهندسة المدنية، نهيها في آجالها المحددة ولا تبقى رخصة البناء مفتوحة وغير مجدية، أي نبني ولا نكمل، خاصة إذا وجدنا حلا لإشكالية التمويل وفتحنا المجال لمشاريع البناء. في الأخير، أشكر السيد معالي الوزير على كل الجهود المبذولة وعلى الحركة الكبيرة التي يعرفها قطاع السكن الحساس والمهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أشكر الزميل بشير داود والكلمة مجددا إلى معالي الوزير إذا أراد، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير: أنا بدوري أشكر السيد بشير داود على التعقيب وحقيقة أن العملية ليست سهلة، إذ لم يتكفل بها من قبل وجاء هذا القانون في صالح المواطن الذي هو في هذه الحالة، لكن البلاد كلها ورشة حين ترى بالعين المجردة وكأن كل البنائات غير متممة ولكن الحركة التي تفضلت بها - وأنت مشكور - تدل على أن من 70.000 هناك 30.000 تم البت فيها والباقي هو في طور المعاينة والدراسة. هذه العملية، مرة أخرى، هناك الكثير من الناس يقول: سنتان ونصف منذ إصدار القانون وباقي الأمور لم تنته: أنا أقول حتى نبني دارا اليوم ربما يلزمك سنتان أو ثلاث سنوات حتى تضع الجبس والطلاء ولا يلزمك وقت أكثر من هذا! أظن أنه إذا كانت العزيمة عند الناس، تسوى هذه الوضعيات ولا بد لها من ثلاثة أو ستة أشهر حتى تنتهي الواجهة الخارجية التي أصبحت الصالح العام بحكم القانون. اليوم أصبح هناك تجاوب، قلت 25% من 70.000 جاءت هذه الطلبات في الثلاثي الأول من 2011، وإن شاء الله سيتجاوب الناس أكثر بفضل عملية التحسيس هذه والمرونة على مستوى البت في الملفات أو دراسة الملفات.

الوقوف معا على مدى تطبيق هذا القانون والتطرق إلى الصعوبات التي يعرفها.

في البداية نعتزف أن هذا القانون يعدّ خطوة جادة من السلطة العمومية لحل إشكالية كبيرة تعرفها البنائات في الجزائر، لكن السيد معالي الوزير أثناء تنفيذ هذا القانون الهام ظهرت بعض الصعوبات في الميدان لعل أهمها وفي الحقيقة القانون 08-15 لا ينص عليها، استثنى البنائات التي أنجزت أو هي في طور الإنجاز بعد تاريخ جويلية 2008 وعددها كبير وكبير جدا، خاصة إذا علمنا من إجابة السيد معالي الوزير أن إعداد المراسيم التطبيقية لهذا القانون دام تقريبا سنة.

أيضا البنائات التي أنجزت فوق أراضي شيع، ملكيتها في الشيع وتفتقد لسند الملكية هذا أيضا إشكال مطروح بحدّة وأنا بودي أن أغتنم الفرصة لأشكر معالي الوزير على الحركة التي قمت بها في القطاع، المطلوب أننا نراعي هذه الصعوبات التي تحدثت عنها.

السيد الرئيس والسيد الوزير، تعرفون دولة كاليابان متحكمة جيدا في البنائات المضادة للزلازل، تعرضت إلى هزة حتى اليابانيون في حد ذاتهم اندهشوا ولم يتوقعوا حجم الدمار الذي أحدثه الزلزال، فالتخوف يبقى مطروحا فيما يخص جانب الهندسة المدنية فيما يبينه الخواص فعلا، لأن القانون الذي جاء في 2004-2005 تكلم على الملفات التي توضع عند طلب رخصة البناء لكن هي شكلية لا تضمن تطبيق المعايير. فعلا هناك ملف يوضع في الهندسة المدنية على مستوى البلديات لما نطلب رخصة البناء، يراقب من طرف مديريات التعمير والبناء ولكن من يضمن للسلطة العمومية أن هؤلاء الخواص قاموا بتنفيذ هذه المعايير وهذه الهندسة المدنية أثناء الإنجاز؟ لأنه لما يقع زلزال للسكن الخاص يصبح عبئا عموميا ويصبح خطرا عموميا. هذا ما أردنا الوصول إليه، وهل هناك إمكانية لتتحكم في هذا الجانب الخطير والحساس والذي ممكن أن تترتب عليه أضرار كبيرة؟ وفي هذا المجال

فإن حصيله قدراته لـ 10.000 ساكن ليس نفسها حين تضيف 2000 ساكن، بمعنى 10.000 ساكن إضافي، هذا هو الإشكال وكلنا اليوم نتفق أن التحكم في العمران هو التحكم في التنمية، هو التحكم في الاقتصاد، هو التحكم في كل الأمور التي تخص المجمعات الإنسانية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير، نمر الآن إلى آخر قطاع في جلستنا اليوم وهو قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة مباشرة للسيد مسعود بودراجي لي طرح سؤالاً شفوياً، نيابة عن زميله السيد قدور كاس، فليفضل مشكوراً.

السيد مسعود بودراجي (نيابة عن السيد قدور كاس): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة الأعضاء،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن زميلي قدور كاس؛

أطرح سؤالاً شفوياً إلى السيد معالي وزير الصحة وإصلاح المستشفيات.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

إن هناك أمراضاً مزمنة يتعرض لها المواطن هي في تزايد لدى فئات المجتمع، مما يستوجب الرعاية والتكفل بهؤلاء؛ من هذه الأمراض: مرض السل، مرض السرطان، القصور الكلوي، والسكري.

ما هو العدد الحقيقي لهؤلاء المرضى؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها دأرتكم الوزارية للتخفيف من معاناة هؤلاء؟

المحور الثاني، تذكر - السيد بشير - أنه في قانون الترقية العقارية الذي عرض على البرلمان قبل أشهر، كان طرح هو طرحنا، لكن هذا البناء الذاتي لا بد أن ننتهي منه، لكن الجزائر شبه قارة وفي أريافنا لا نطلب من الناس الذين هم في الريف ونقول لهم لا بد لكم من مقاول وإلا فلا تبني لأن هناك يعملون بالتبعية، وبالإرادة ولذلك ارتأينا وتجاوبنا مع أصدقائنا في البرلمان، لأن طرحنا كان نفس الطرح أن ننتهي من البناء الذاتي لأنها ظاهرة خاصة في المحيطات الحضرية، لأنها ظاهرة جزائرية.

في البلدان الأخرى هناك مقاولون عقاريون، الذي يريد شراء فيلا يعرف عند من يشتري، الذي يبني الفيلات والذي يريد شراء شقة عنده مقاول عقاري يبني الشقق والأمور تمشي هكذا، لأن المسؤولية محددة، فالرقابة تسهل، ليس هناك دولة في العالم قادرة أن تتابع، كل واحد يصبح هو المقاول من أين يأتي بالإسمنت، من أين يأتي بالمواد، من أين يأتي بالحديد وحتى الحديد أصبح يباع على الأرصفة والإسمنت كذلك وهذا خطر جداً إذا اعتبرنا بخطر الزلزال، خاصة في الجزائر وهو بلد زلزالي وقادر أن يحدث في الجزائر ما يحدث في بلدان زلزالية؛ ولذلك لما نشدد يقولون إن الأمور مشددة، أنا أعطيك مثلاً بالنسبة لرخصة البناء على سبيل المثال وسأختم بهذا، سيدي الرئيس، بلدان متقدمة جداً، متحضرة جداً وكل شيء في مكانه معدل، الوقت الذي يأخذه كي يعطوا رخصة البناء بين 24 شهراً إلى 30 شهراً لأن الأمر صعب جداً، لا بد أن تعرف القنوات، وحجم الهياكل التي تستخدم في هذا الحي، أنا إذا كان عندي هنا قنوات تصلح لـ 5000 ساكن ونضيف حياً فيه 1000 ساكن، يعني الأمور تصبح صعبة بالنسبة لتلك القنوات لا بد من تحديث القنوات الأخرى ونعيد مراجعة حجم القنوات ونعيد إنجازها، هذا مثال بسيط، وقلت هذا الأمر يتطلب وقتاً كبيراً، حتى بالنسبة للإنارة أحياناً كانت تحول الإنارة من أحياء لتستفيد منها أحياء أخرى وحتى المحول،

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود بودراجي والكلمة للسيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، زميلي وزير السكن، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد بودراجي نيابة عن السيد كاس، شكرا على نقل هذا السؤال الهام جدا، نعم هام جدا وهو حقيقة سؤال الساعة الآن. الأمراض المزمنة غير المتنقلة، أذكر، والذكرى تنفع المؤمنين، قبل أن نصل إلى الأمراض المزمنة لهذه المرحلة أو ما يسمى المرحلة الانتقالية الإيديولوجية، كنا في المرحلة الانتقالية الديمغرافية.

أولا كنا نحارب بعد الاستقلال الأمراض المتنقلة، الأمراض المعدية والحمد لله بعد عشرات السنين من المجهودات الجبارة للدولة وللسلك الطبي ولشبهه الطبي، بفضل توسيع التقليل مثلا وتوسيع كذلك ودعم الوقاية قضينا على الكثير والكثير والكثير من الأمراض المعدية، الأمراض المتنقلة عن طريق المياه كالتيفوئيد وحتى مرض السل الذي تكلمت عنه وصلنا مرحلة لم نقض عليه بصفة نهائية ولكن كانت مرحلة لا بأس بها.

تحولت القضية من المرحلة الديمغرافية إلى المرحلة الإيديولوجية وهذا يمس العالم كله الأمراض المزمنة غير المعدية كذلك انتشرت مثلما يقال نحن ضحية التطور فيما يتعلق بمرض السكري، ومرض القلب والشرايين، ومرض السرطان، ومرض الكلى، كل هذه الأمراض الآن انتشرت بقوة ليس في

الجزائر فقط ولكن في العالم كله. في الجزائر، أتكلم عن بلادنا يعني السبب الرئيسي هو تغيير نمط التغذية والتطور الاقتصادي والاجتماعي حتى وصلنا تقريبا مثل أوروبا فيما يتعلق بالمصابين بهذه الأمراض، إذا تحدثنا عن الضغط الدموي وأنت طلبت الأرقام، يعني العلاقة بين الأرقام والأشخاص: عند الرجال 19.98% عند النساء 28.45%.

مرض السكري: كذلك هنا، الأرقام التي عندنا، المحصل عليها رسميا بعد التحقيق الذي وقع في الميدان، 1.800.000 مصاب بمرض السكري في السجل الرسمي.

هناك فئة من المجتمع كانت منسية في مرض السكري، نتكلم عن السكري لدى الكبار ونسينا الصغار، الآن فيه مرض السكري عند الصغار، العلاقة بين هاته الفئة والأرقام هي ما بين 0.5 إلى 1.3 يعني ما يعطينا 130.000 شاب وطفل مصابين بمرض السكري، هذا الجانب كنا نسيناه على الهامش والآن دخل الجدول.

السرطان: أنا تكلمت في المجلس الشعبي الوطني ومعكم هنا كذلك ومع أعضاء من الجنوب الذين استقبلتهم وقمنا باجتماع مشترك فيما يتعلق بتحضير برنامج خاص للجنوب الكبير والهضاب العليا وأعطيت الأرقام الموجودة لحد الآن.

السرطان معروف أنه كارثة ومأساة وطنية، في كل بلد هو مأساة وطنية، فيما يخص الرقم الرسمي لـ 2009 كنا سجلنا 39713 حالة، السرطان يعالج أولا، لا بد من الأشعة الطبية، ثانيا عن طريق الجراحة، عن طريق العلاج الكيماوي وعن طريق الأشعة.

من ضمن 40.000 تقريبا من المصابين بالسرطان 70% أو 80% منهم يجب أن يخضعوا للعلاج بالأشعة ولكن الأجهزة ناقصة وهذا النقص لاحظناه في الميدان. الشيء الموجود لحد الآن. عندنا 13 جهازا فقط على مستوى الوطن، 13 جهازا فقط، ما بين عنابة، قسنطينة، سطيف، العاصمة، البليدة، مسرغين نعالج به العدد 8000 من ضمن 28.000

الطريق السيار لأن كل ما يتعلق بصحة المواطن ثمنه غال جدا، هذا فيما يتعلق بالسرطان.

كلنا يعلم أن الشخص الذي يخضع لتصفية الدم مرتبط بالجهاز طول حياته.

في اليوم، يبقى أربع ساعات مع الجهاز، لا بد أن يأتي من بعيد فيحضر نفسه وبعد أربع ساعات - وأنا أتحدث ليس كوزير ولكن كطبيب - يكون في حالة يرثى لها لأنه مرتبط مع الآلة، يذهب إلى المنزل تعباً وفي اليوم الثاني عوض أن يستعيد نفسه، يأتي مرة أخرى لمواصلة العلاج، لهذا قدمنا للحكومة مشروعاً، كان لي الشرف في 1990 في المجلس الشعبي الوطني، أن قدمت مشروعاً فيما يتعلق بزراعة الأعضاء فيما يخص الكلى وكذلك أنسجة القرنية فالمصابون بقصور الكلى لا ينجدهم إلا زرع هذا العضو وسيكون وضعهم في أمان.

أنا رأيت مرضى في المدينة وفي كل الولايات تقول له منذ متى وأنت تعاني؟ يقول لك منذ 20 سنة يأتي لتصفية الدم بمعنى يأتي يوماً بعد يوم نصفها 10 سنوات وهو مرتبط بالآلة فهذا حل مؤقت؛ ولهذا بعدما تصادق الحكومة على هذه الوكالة الجديدة لنقل الأعضاء، تتحسن الأوضاع، حالياً ليس عندنا، فالقرنية مثلاً - والأستاذة شاشوة موجودة معنا وطرحنا علي هذا السؤال وتكلمنا حوله - توجد أمرية 76 في قانون الصحة حينما كان بوجلاب (الله يرحمه ويوسع عليه) حتى قانون 85 حيث كانت في الكف مثل الخبز اليومي الصغير، بعد 85 وقع مشكل، الآن لما نستورد القرنية - قلتها هنا في هذا المجلس الموقر - بـ 2000 دولار من الولايات المتحدة، ليست 2000 دولار تقلقنا، ما يقلقنا أننا نأتي بالقرنية من الولايات المتحدة لكي نزرعها لشخص هنا، لما ستصادق الحكومة على الوكالة الجديدة ستتغير الأمور لأن نقل القرنية وأخذها من الجثث بعد الوفاة بحادث مثلاً هي مجازفة وهذا فيما يتعلق بقصور الكلى.

أما عن عدد المراكز فهو 262 مركزاً على مستوى الوطن منها 154 في القطاع العام و 108 في القطاع الخاص، هنا أعطيكم معلومة، أنا طلبت من المقتشية

الذين لا بد أن يخضعوا للعلاج بالأشعة، لا نتكفل إلى حد الآن إلا بـ 8000، أما 20.000 فهم على الهامش، لهذا قدمنا للحكومة وللسيد الرئيس في 29 أغسطس، في شهر رمضان بمناسبة جلسات رمضان المعظم لما قدمنا القطاع، وقدمنا كذلك هذا الاقتراح لكي تكون الأشعة في كافة أنحاء الوطن.

أولاً: أنشأنا خليات، لأن هذه تبقى للتاريخ، السيد الرئيس قال لنا في تلك الجلسة كفاية أرى المريض بالسرطان آتياً من تمنراست أو من إليزي بالملف تحت ذراعه وهو ينتقل من ولاية إلى ولاية حتى يكون في الموعد في البلدية أو في قسنطينة أو في مسرغين، لا بد له من شهرين إلى ثلاثة أشهر، لهذا فالبرنامج الجديد أو المخطط الجديد للسرطان هو إنشاء خلية في كل ولاية أو في كل دائرة كبيرة، أتكلم عن إليزي، عندنا طبعا في إليزي جانت، تمنراست وعين صالح.

أدرار، تميمون، بشار، بني عباس، بشار يذهبون إلى تندوف. 72 خلية موجودة الآن منذ شهرين تقريبا فيها: طبيب، أخصائية في علم النفس، ممرض طبعا والأشعة. هذه الخلية التي تستقبل المصابين بالسرطان لأن المصاب بالسرطان تعرفون حالته يرثى لها، يحمل ثقلاً عندما نقول له إنك مصاب بالسرطان، تقع له صدمة بسيكولوجية ليس له فقط ولكن للعائلة كلها، وحتى الأصدقاء، يعني التكفل به نفسياً ضروري، 72 خلية موجودة الآن ونحن - الحمد لله - بفضل نواب وأعضاء البرلمان بغرفتيه - نحن لما قدمنا القطاع للجنة المالية في المجلس الشعبي الوطني وحسبنا النواب وجاء عندكم قانون المالية لأول مرة فيه صندوق خاص لمكافحة السرطان الآن، يعني لأول مرة في الجزائر هناك صندوق خاص لمحاربة السرطان والغلاف المالي الأولي برصيد 35 مليار دينار، مما يسمح لنا أن نكتسب هاته الآلات والأجهزة من الجيل الثالث ونوظفها؛ ولكن في نفس الوقت هناك تكوين فلا بد أن نكون هؤلاء أصحاب الأشعة الذين يتابعون المريض هذا ويعني برنامجاً ضخماً ليس بالطريق السيار ولكنه يشبه

قسنطينة زرتة ولكنه ليس متنافسا مع النمط، قدمنا لصيدال من الحكومة - بمساعدة السيد الوزير الأول وهو مشكور - 17 مليار دينار للرفع وتسوية - بالخصوص - ما يتعلق بالأدوية والأنسولين؛ هذا بصفة عامة.

أنا سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة، أغتنم هذه الفرصة الثمينة لأنني اليوم أتيت من دالي إبراهيم من معهد باستور وبالصدفة نحتفل باليوم العالمي للصحة وكلنا يعلم بالاضطرابات الموجودة اليوم في القطاع، فلا بد أن نتكلم عن قطاع الصحة فهو قطاع حساس ليس كالقطاعات الأخرى، أتكلم عن الإضرابات هنا وهناك، أنا عندما كلفت بهذا القطاع، أقولها بكل صراحة، الشيء الذي قمنا به في الوزارة أننا طبقنا تعليمات السيد الرئيس فيما يتعلق بالحوار، والاستماع لكل الشركاء، سواء الأساتذة وإنهم موجودون هنا، أو كانوا أطباء أخصائيين أو أطباء عامين أو كانوا ممرضين وعندني هنا الأرقام يعني: في ظرف 6 أشهر، 102 اجتماع مع النقابات، مع الجمعيات مع الممثلين 22 منهم استقبلتهم شخصيا، تكلمنا معهم حتى وصلنا - والحمد لله - للحل فيما يتعلق بالمرضى وشبه الطبيين الذين طرحوا مشاكل في الحقيقة مشروعة فيما يتعلق بالقانون الخاص بهم وفيما يتعلق بالقابلات، بالبيولوجيين وأعطيتكم بصفة رسمية كل المراسيم التي وقع عليها السيد الوزير الأول وهي ستة مراسيم، المرسوم الأخير قبل يومين واليوم هو على الأنترنت ورقم الجريدة الرسمية 74 هو موجه للمرضى على مستوى الوطن، بمناسبة هذا اللقاء المحترم رقم 17، رقم 120 المؤرخ في 20 مارس 2010. القابلات والبيولوجيون نفس الشيء، هناك 6 مراسيم انتهينا من قضية الممرضين عن طريق الحوار الذي سمح لنا أن نحل جميع المشاكل.

الآن أخرجوا لنا موضوعا جديدا اطلعنا عليه جميعا فيما يتعلق بالمقيمين، قال نقوم بإضراب احتملنا وصفحنا، عفا الله عما سلف، أتوا أم لم يأتوا، المهم أنني استقبلتهم شخصيا لتلبية لطلبهم،

العامة للوزارة إرسال أطباء على مستوى الوطن كله ليراقبوا مراكز تصفية الدم - مع الأسف - أقولها بكل صراحة اكتشفنا شيئا لا يفرح، لو نتابع نتائج التقارير والاقتراحات سنغلق ثلاثة، 46 تحصلوا على توبيخ و 26 على إنذار ولا داعي لذكر الولاية، في هذه الولاية يستقبل القطاع الخاص 120، هذه المراكز لا بد أن تغلق، ولكن أين يذهب الـ 120؟ لهذا هناك برنامج جديد من طرف الوزارة لكي نشترى 500 آلة جديدة، توزع على كافة أنحاء الوطن، أنا لا أقول إنني ضد القطاع الخاص ولكن القطاع الخاص الذي لا يعمل وفق القانون وحسب الظروف! هذه قضية موت أو حياة! من أجل جرثومة تفقد الحياة! فقدان الحياة هذا خطير! وبحماقة! فالوضع ليست سهلة هذا كله إرث طويل منذ 20 سنة، هذا فيما يتعلق بقصور الكلى.

أما فيما يتعلق بالسرطان أعطيت لكم الأرقام، الشيء الموجود عندنا، السيد الرئيس دشن في ورقة آخر مركز لمحاربة السرطان، في سطيف سيكون عن قريب إن شاء الله، كذلك في عنابة يوجد معهد عظيم، أما في تلمسان هناك تأخر، أقولها بكل صراحة، فيه تأخر.

زرت المركز المتواجد في شتان أظن الذي كلفنا 200 مليار سنتيم، ومن المفروض أن تنتهي الأشغال به منذ عامين لكنها الآن هي في 50% وقد وصلني تقرير من المسؤول عليه، فالمشكل مطروح.

في باتنة سنفتحه عن قريب إن شاء الله، سأتي شخصيا إلى باتنة لفتحه ولكن في نفس الوقت نحن نكون أخصائيين، لأنه إذا فتحت مركزا لمحاربة السرطان وليس هناك أخصائي في الأشعة، ولا الفيزيائي وكأنتك (تطبل في الماء ..) لهذا كل هذا البرنامج هو الآن في حيز التطبيق، هو برنامج جديد طموح يكلف الدولة ولكن المهم هو التعاون معا.

هذه هي الأمراض التي تكلمنا عنها بصفة عامة، السكري تكلمت عنه، الآن أعطيك الأرقام في العالم، هناك 220 مليون، مصابين بمرض السكري، القضية هي قضية الأنسولين، صيدال لها مركز في

ونصف، الآن نحن نطبق القانون الساري المفعول، هذه قابلة للمناقشة.

قال السيد رئيس الجلسة، الخدمة العسكرية لا تؤدى، السيدات والسادة، السيد رئيس الجلسة، الخدمة العسكرية لا تدخل لوزير الصحة فيها ولا للوزير الأول ولا للحكومة، الخدمة العسكرية منصوص عليها في الدستور، الخدمة الوطنية مكرسة في الدستور أستسمحكم عذرا - السيد الرئيس - في ثلاثة أسطر فقط باللغة الأجنبية ماذا يقول الدستور؟ يقول في الفصل السادس من الدستور، «الخدمة الوطنية واجب وشرف وهي منظمة للاستجابة لمقتضيات الدفاع الوطني من أجل ضمان الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد والمساهمة في تنمية البلاد» هذا ما نص عليه الدستور، أنا أرفض البت فيه، بل لن أتدخل أصلا لأن الدستور لا يمس والحكومة لا تستطيع فعل شيء، من الذي يمكنه أن يمس بالدستور؟ هذا ليس مرفوضا فحسب بل غير قابل للمناقشة.

بقيت نقطة الامتحانات الأساتذة مطلعون على التعليم العالي. أنا لا أعرف أي بلد في العالم - أنا درست في ألمانيا وخريج جزائري - الأنجلوساكسون، الألمان، الروس، الصينيون، لا تجري فيه امتحانات!! نحن في ألمانيا كنا نمتحن كل 6 أشهر، إذا أخطأت، تعيد وتعيد السنة ثم تطرد، هذه ليست من صلاحياتي هذا هو بيت القصيد، جننا لبيت القصيد، الخدمة المدنية، قلت لهم يا جماعة، يا جماعة الخير الخدمة المدنية ليست وزارة الصحة التي أنشأتها أو وزارة التعليم العالي، إنما القانون رقم 84-10 المؤرخ في 11 فبراير 1984، هناك كذلك القانون المعدل للقانون رقم 86-11 المؤرخ في 19 أوت 1986، هناك مرسوم 21 أبريل 1987، هذا عن الخدمة المدنية وهي مبنية على هذه النصوص، فيه كذلك مرسوم 89، فيه كذلك المرسوم رقم 99 وفيه كذلك أمرية رئاسية لـ 2006، يعني الخدمة المدنية لا أستطيع أنا كوزير أن أقرر قال: لن تكون هناك خدمة مدنية، لما يكون تعديل في قانون يقدم للأمانة العامة للحكومة - وأنتم مطلعون أحسن

كنت في القبة التقيت بـ 8 أو 10 من الأطباء قلت لهم تفضلوا يوم 23 مارس لكنهم لم يأتوا، رغم هذا أو طبقا لتعليمات السيد الرئيس بخصوص فتح الحوار، استقبلتهم من كل ولاية لأن هذا الإضراب يمس 10 ولايات فقط، الولايات التي تشمل المستشفيات الجامعية، العاصمة، البلدية، سطيف، قسنطينة، عنابة، باتنة، تلمسان، بلعباس، وهران، بجاية وتيزي وزو، استقبلتهم واستمعنا لبعضنا البعض مع الإطارات، فقدموا لنا طلباتهم وأنا اقترحت عليهم أن نوقع إجماعا، قال ثلاث لجان منها لجنة وزارية، طلباتهم هنا موجودة، القانون الأساسي، قانون المقيم منذ 96 ندرسه في لجنة واحدة. لم أعمل وحدي كوزير للصحة لكن مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، التنسيق مع وزير التعليم العالي قال فيما يخص البيداغوجيا لا تكون الامتحانات في نهاية السنة فنسقنا لجنة مع التعليم العالي؛ ثم النقطة الخاصة بالخدمة العسكرية، لا! الخدمة المدنية هي النقطة الرابعة يازميلي، بدأنا ندرس فنصبنا اللجان الثلاث وبدأت تعمل حول النقطة لكي أتوجه عن طريقها إلى كل المقيمين الموجودين في باتنة وتلمسان حتى يعرفوا الواقع. قال القانون الأساسي، قبلنا بجميع الاقتراحات، كانت هناك نقائص حقيقة فيما يتعلق بالقانون الأساسي الخاص بهم، المهم قبلنا بكل هذه الاقتراحات.

قال التعويض، النظام التعويضي منحة المناوبات ومنحة العدوى هذه تدخل في إطار الأجور لأن هؤلاء المقيمين هم الآن في التكوين، أطباء في طور التكوين لدى أساتذتنا وعندهم أجرة مسبقة، أعطيك هذه المعلومات لكي تعلموا كل شيء والمقيمون يعرفون ذلك: السنة الأولى عنده 80% من أجر الطبيب المختص وليس الطبيب العام، السنة الثانية 85%، السنة الثالثة 90%، السنة الرابعة 95%. والآن نحن ناهبون لرفع أجور الأخصائيين بعد مصادقة الحكومة، وبالتالي سترفع أجورهم كذلك.

فالذي عنده 10 ملايين يخبئ منها 9 ملايين

الذين هم في باتنة وعنابة أن هذه هي الحقيقة، أنا لا أتخلى عن حق الدولة ولا أتخلى عن حقهم، قلت لهم أنا حليفكم، أنا طبيب مثلكم لا أتخلى عنكم ولكن تعقلوا قليلا ولا تتخلوا عن المرضى، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير، إن شاء الله سنخصص ندوة خاصة في المجلس لطرح كل الإشكاليات المتعلقة بقطاع الصحة مستقبلا وسنناقش هذه المواضيع.

نشكر معالي الوزير وأسأل السيد مسعود بودراجي هل يريد أخذ الكلمة؟ تفضل مشكورا.

السيد مسعود بودراجي: شكرا سيدي الرئيس، السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات يستوجب الأمر في الحقيقة توجيه الشكر على ما تبذله وزارتك من مجهودات للتخفيف من معاناة المرضى خاصة ذوو الأمراض المزمنة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، مادام الاتفاق حاصلًا حول الموضوع، نمر إلى سؤال آخر دائما حول قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد جمال قيقان لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد جمال قيقان: شكرا للسيد رئيس الجلسة. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وهذا نصه:

في السنوات الأخيرة عملت الدولة على تجسيد المصحات والمراكز الصحية والمستشفيات وقاعات العلاج في أغلب المداشر والقرى والبلديات

مني وأنا كنت نائبا في المجلس الشعبي الوطني - ثم يطلع عليه كل الوزراء فيعطون رأيهم حول هذا التعديل - أنا أفهمتهم كل هذا - ثم يأتي لمجلس وزاري مشترك، ثم يأتي للحكومة لتناقشه فإذا صادقت عليه يعرض على مجلس الوزراء برئاسة رئيس الدولة، فيصادق عليه لينزل إلى الغرفتين ويستغرق وقتا؛ هذا هو المشكل، فأنا لا أستطيع! قال: لا إما إلغاء الخدمة المدنية أو ندخل في إضراب، الإضراب غير شرعي، غير معقول هذا ضغط أنا لا أقبل هذا الضغط...

السيد رئيس الجلسة: عفوا معالي الوزير، ستخصص ندوة أخرى إن شاء الله في هذا المجال، نحن مرتبطون بالوقت.

السيد الوزير: بقيت نقطة واحدة هامة جدا لأن هذه فرصة ثمينة، السيد الرئيس إسمح لي، لا تقلقوا أعطيت المعلومات لكم حتى تعلموا بالأمر لأنك إذا كنت مثلا في ولاية ما وفي مستشفى جامعي ويكون هناك إضراب لابد أن تعرف لماذا هذا الإضراب؟ وما سببه؟ فتعلم أن الإضراب غير شرعي.

آخر نقطة أقولها هي: «اقرأ ياسين وخذ حجرة في يدك» أنا أَدافع عن الدولة وأدافع عن المريض، أنا دوري حماية المريض وأدافع عن حق المريض لهذا توجهنا بالأمس للعدالة وقد فصلت بصفة رسمية بأن الإضراب غير شرعي، لهذا أتوجه لكل المقيمين الآن من هذا المنبر الشريف حتى يعودوا إلى عملهم ويرجعوا إلى النقاش معنا في الوزارة وسنجد حلا، إن شاء الله، أولا لصالح المريض والصالح العام قبل الصالح الخاص.

لهذا أنا أطلب التعقل، الحكمة والعودة والرجوع إلى الأصل فضيلة.

الحوار هو الذي يسمح لنا بحل كل هذه المشاكل وأعتذر إذا أطلت عليكم، لكن كانت هذه الفرصة والله لا أتركها تضيع مني، أشكركم على هذه الفرصة ونحن على المباشر حتى يعرف المقيمون

العدد قليل ولكن أعطيكم بعض الأرقام ليس في المسيلة فقط لكن على مستوى الوطن.

عدد استغلال الأسرة في المستشفى لو نقوم بحساب النسبة المئوية للاستغلال فالمعدل الوطني هو 51%، كل ما بنيناها من مستشفيات لا يوجد بها إلا 51% من الأسرة، هناك ولايات لديها 70% من الأسرة وفيه ولايات لديها 30% وأنتم عندكم تقريبا 40%، يعني 60% من الأسرة في الولاية ليس مستغلا، ولكن رغم هذا أنا معك تماما فيما يتعلق بمقر الولاية المستشفى الذي كان مجهزا بتجهيزات كنا قد اشتريناها وفي الفترة التي كان فيها بوحارة (الله يذكره بخير) من بلجيكيا، مسبقة الصنع جاهزة للتسليم صالحة للاستعمال لمدة 25 سنة. أنا سجلت حسب ما جاء في هذا السؤال وسجلنا في الوزارة حتى يكون مستشفى. أنت تقول لي مستشفى جامعي، الأساتذة موجودون هنا معي ليس مستشفى جامعي لأنه يتطلب أولا تكويننا، بحثا وأساتذة، ليس لدينا أساتذة الآن ولكن مستشفى بـ 240 سريرا أنا ألتزم بالقول بصفة رسمية لكل المواطنين المحترمين في المسيلة التي أعرفها جيدا وزرتها مرات عديدة. عدد الأخصائيين عندكم 172، عدد الأطباء العاميين 554، عدد جراحي الأسنان 167، الصيادلة 161.

فيما يتعلق بشبهه الطبي: عندكم 2314 من بينهم 1831 يحملون شهادة دولة، يبقى 483، ولكن هذا غير كاف سيكون فيه فتح معهد عالي طبقا للمراسيم فيما يتعلق بالمفاوضات مع شبهه الطبي، هناك 23 معهدا عاليا لشبهه الطبي لأن الممرض الآن لا بد أن يتحصل على (البكالوريا +3) حتى يصل إلى (L.M.D) وهذه تحصلنا عليها.

عندكم الأطباء الخواص بعدد 93 على مستوى الولاية والأطباء العامون 280 في العيادات الخاصة، أما ما ننتظره الآن فهو الاستعجالات الطبية الجراحية للولاية، وفي حمام الضلعة سيتم إنجاز مستشفى جديد يستوعب 60 سريرا لأن فيه تأخر ما بين 2005 و2007 وعندي رزنامة التأخر في الإنجاز، الغلاف المالي موجود ولكن يقول لك

والمجمعات السكانية الكبيرة في معظم المناطق، فقفزت الهياكل الصحية إلى تحسين أكثر من ناحية الهياكل والعتاد وهذا مثلا لا ينكرها أي أحد ولكن يبقى هاجس التأطير الطبي في هذه المراكز ناقصا رغم التكوين المستمر في ولايتنا المسيلة.

سيدي الوزير،

لنا مستشفى في مقر ولاية المسيلة تم إنجازه في الثمانينات على أساس العدد السكاني آنذاك ولكن اليوم في سنة 2010 تجاوز عدد السكان بأربعة أضعاف عدد السكان في ذلك الوقت.

ألا تفكرون في بناء مستشفى جديد بعدد أكبر من الأسرة في ولاية المسيلة؟ حبذا لو يكون مستشفى جامعي بعد ما أصبح المستشفى القديم غير قادر على استيعاب أكبر عدد من المرضى في هذه الولاية وتزويده بعدد أكبر من التأطير الطبي المختص؟

تقبلوا، معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل جمال قيقان وأحيل الكلمة مباشرة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم على هذا السؤال الهام جدا وطبعا المسيلة عندها مكانه خاصة جغرافيا، فهي عبارة عن هضاب عليا وصحراء كذلك. جنوب المسيلة هو الجنوب الكبير تقريبا، لما نصل إلى بوسعادة نحن في الصحراء، لهذا نعطيكم بعض الأرقام الموجودة؛ طبعا في المسيلة يوجد أربع مؤسسات استشفائية، 1088 سريرا وفيها مركز مختص به 137 سريرا، 45 عيادة متعددة الخدمات فيها 226 سريرا لأن بعض العيادات المتعددة الخدمات فيها مصلحة الولادة لهذا فيها أربعة أو خمسة أو ستة أسرة إضافية، عدد الأسرة 104 أسرة أي 51% ربما

حقوق المريض في حيدرة أو بوزريعة؛ هذا هو برنامجنا الآن بالمشاورة والتنسيق مع كل أصحاب المهنة شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد معالي الوزير وأسأل السيد جمال قيقان هل يريد أن يأخذ الكلمة؟ فليتفضل مشكورا.

السيد جمال قيقان: إذن نشكر السيد معالي الوزير، فقط للتوضيح بالنسبة للمستشفى أتكلم عن المستشفى للتواجد في مقر ولاية المسيلة المدينة لاحظ مثلا في الإحداث الأخيرة لزلزال بني يلماح والنوفا كان هناك اكتظاظ، كذلك التأطير الطبي، بعض قاعات العلاج في القرى مازالت منذ أربع أو خمس سنوات أبوابها مغلقة نظرا للنقص في التأطير الطبي؛ إذن لا بد أن تفتح قاعات العلاج وتستغل من طرف أهل القرى والمداشر وشكرا مرة ثانية للسيد الوزير على وعدك بهذا المستشفى ومرحبا بك في ولاية المسيلة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، إذا أراد السيد الوزير أخذ الكلمة، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا للسيد جمال، جمال مع جمال، أنا أقدم لك دعوة للزملاء أعضاء مجلس الأمة ممثلي المسيلة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني لجلسة عمل في الوزارة لنبين ما هو موجود وما هو غائب بكل صراحة، حتى نعمل معا بالتنسيق مع بعضنا البعض، شكرا وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة الوزراء

لا توجد مؤسسات، طالت الحالة في اللجنة الوطنية العمومية، الآن هناك تغيير في الصفقات، هناك ثلاث لجان لتسريع وتيرة الإنجاز فيما يخص العيادات متعددة الخدمات و6 هياكل كذلك أنتم استفدتم وتستفيدون من ملحقة معهد باستورفي ولاية الجلفة لأن عندكم أقارب من الضروري أن تستفيدوا منها.

الآن في (مقرة) و(مسرور) هناك مستشفيان هما في طريق الإنجاز تأخرا، لكن نحن وراهم (عقابهم كما يقولون باللغة الدارجة)، وفي أولاد منصور هناك مستشفى الأمراض العقلية هو في طريق الإنجاز كذلك.

يوجد مستشفى في سيدي عيسي به 140 سريرا، كل هذه موجودة، بقيت فيما يخص التجهيز ما بين 2010-2014 استفدتم من 445 مليار دينار للتجهيز وسيارات الإسعاف وأي مشكل يكون مطروحا في المسيلة فإن أبواب الوزارة مفتوحة، تفضلوا أنت وزملاؤك سواء من مجلس الأمة أو من المجلس الشعبي الوطني مثل بعض الولايات إذ استقبلت كل النواب وأعضاء مجلس الأمة ومستعد لاستقبالهم حينما يكون أي مشكل مطروحا.

بقيت لدي ملاحظة أخيرة، أتكلم عن الأخصائيين الموجودين عندكم، رغم العدد الذي أعطيته لكم لكن - يا جماعة الخير - 50 سنة بعد الاستقلال، أولا فيما يتعلق بالنقل إلى الخارج، وأنا أشكر الأستاذ بوغربال لأنه قام بمجهودات جبارة إذ قلصنا التنقل إلى الخارج ولكن هل يعقل 50 سنة بعد الاستقلال، في 62 كان عندنا كلية واحدة في العاصمة؟ الآن 11 كلية في الطب، الأساتذة يكونون اليوم عشرات الآلاف من الأطباء، أولا أشكر الكوبيين، أشكر الفيتناميين، أشكر الصينيين، الصرب الذين سيأتون والروس، هل يمكن أن نستغني عن الأجانب؟ أليس أولادنا هم الذين يعالجون الجزائريين؟ هذا هو المشكل المطروح. توعية المواطنين حتى لا يبقى طب من المستوى الأول وطب من المستوى الثاني لا لطب المستويين، المريض في المسيلة أو عين الملح أو برج باجي مختار أو جانت أو تمنراست أو العبادلة له نفس

الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخمسين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الخميس 17 جمادى الأولى 1432
الموافق 21 أبريل 2011

المحترم،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام المكتوبة
والمرئية المحترمون،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أزيل أمقران
فلاون.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين
68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في
08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس
الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني
أن أطرح على معاليكم سيدي وزير الداخلية
والجماعات المحلية السؤال الشفوي التالي ذي
الشقين:

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

الشق الأول من السؤال،

إن التعيين في مناصب الأمناء العاميين للبلديات
يخضع لشروط صارمة وفي غير صالح أصحاب
الشهادات الجامعية، فعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن
تعيين المتحصل على شهادة دكتوراه دولة في
منصب أمين عام لبلدية متوسطة الحجم على
أساس أنه لم يسبق له وأن مارس هذه الوظيفة في
بلدية أقل أهمية، إن شروط التعيين في منصب
الأمين العام للبلدية زيادة على أنها تعرقل خريجي
الجامعات الجدد فإنها تلحق ضرراً أكيداً
بالمستوى الثقافي لتأطير البلديات التي تتميز
حالياً بوجود موظفين ذوي خبرة أكيدة ولكن بدون
مستوى جامعي.

سيدي الوزير،

هل تفكرون في طرح ترتيبات تنظيمية لإزالة هذا

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة؛ ثم السيد عبد الله بن التومي، نائب
رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم،
كما جرت العادة في كل خمسة عشر يوماً، يقتضي
جدول أعمال جلستنا طرح عدد من الأسئلة الشفوية،
وبدون تقديم الحيثيات المعروفة والمكرسة في
القانون وربحا للوقت نشرع مباشرة في تقديم
الأسئلة وسماع الردود عليها وأول سؤال شفوي
هو موجه إلى قطاع الداخلية والجماعات المحلية
وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكراً سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة معالي الوزراء،

السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية

سنوات من الأقدمية بهذه الصفة ومن بينها ثلاث سنوات في منصب أمين عام بلدية يتراوح عدد سكانها ما بين عشرين ألفا وواحد (20.001) وخمسين ألف (50.000) نسمة.

يعين الأمناء العامون للبلديات ذات (20.001) عشرين ألفا وواحد إلى (50.000) خمسين ألف نسمة من بين المتصرفين البلديين ومهندسي الإدارة البلدية الموظفين الذين لهم رتبة معادلة ويثبتون (04) سنوات من الأقدمية بهذه الصفة، من بينها سنتان في منصب أمين عام بلدية يتراوح عدد سكانها (20.000) عشرين ألفا فأقل، وكذلك يتعلق الأمر بالنسبة لأمناء البلديات ذات العشرين ألف نسمة فأقل فهم يعينون من بين المتصرفين البلديين ومهندسي الإدارة البلدية والموظفين الذين لهم رتبة معادلة ويثبتون خمس سنوات من الأقدمية بهذه الصفة، الملحقيين البلديين والتقنيين السامين للإدارة البلدية والموظفين الذين لهم رتبة معادلة ويثبتون خمس سنوات من الأقدمية بهذه الصفة.

أما بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها (100.000) مئة ألف نسمة، فإن منصب الأمين العام للبلدية يعتبر وظيفة سامية يتم التعيين فيها بموجب مرسوم رئاسي.

تلكم هي الأحكام السارية المفعول حاليا ولكن سيتم إدخال تعديلات عميقة عليها بحيث تكون البلدية في المستقبل قطبا يجذب الإطارات الكفوة لما ستوفر لهم من مسار مهني واعد يكون حافزا لهم للالتحاق بالإدارة الإقليمية.

ويقودني هذا- بطبيعة الحال- إلى التطرق إلى الشطر الثاني من سؤالكم والمتعلق بالقانون الأساسي لمستخدمي الجماعات المحلية.

ففي إطار تطبيق أحكام الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 17 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية وتنفيذا للتعليمية رقم 01 المؤرخة في 06 جانفي 2007 الصادرة عن السيد الوزير الأول والمتعلقة بإعداد القوانين الأساسية الخاصة، قامت مصالحني بتنصيب فوج عمل أوكلت له مهمة إعداد مدونة كاملة لمناصب العمل الموجودة

الانسداد وتمكين ظهور تأطير جامعي في بلدياتنا؟ الشق الثاني من السؤال ويتمحور حول ما يثار حول المرسوم التنفيذي رقم 91-26 المؤرخ في 02 فيفري 1991 حيث يقال إنه قد أدخل عليه تعديلات بمبادرة من طرف دائرتكم الوزارية منذ أكثر من سنتين ولكن إلى يومنا هذا فإن تعديل القانون الأساسي المنتظر من طرف عمال البلديات لم يتم بعد، فأين وصل تعديل القانون الأساسي لعمال البلديات؟ هذا السؤال الكامل.

لكم مني سيدي الرئيس المحترم، معالي السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، كل الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، تفضل.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السيد عبد القادر قاسي الفاضل.

تفضلتم بموجب سؤالكم الشفوي باستفسار حول كيفية تعيين الأمناء العاميين للبلديات من جهة وحول القانون الأساسي الجديد لمستخدمي الجماعات المحلية من جهة أخرى.

بالنسبة للشطر الأول من سؤالكم، يمكنني توضيح بأن التنظيم الجاري به العمل ولاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-26 المؤرخ في 02 فيفري 1991 والمتضمن القانون الأساسي للمستخدمين التابعين لقطاع البلديات قد حدد في مواد 125، 126 و127 شروط الالتحاق بالمناصب العليا للبلديات وذلك وفقا لأهمية الكثافة السكانية المتواجدة بها، وهكذا يعين الأمناء العاميون للبلديات ذات 50 ألفا وواحد (50.001) إلى مئة ألف (100.000) نسمة من بين المتصرفين البلديين ومهندسي الإدارة البلدية والموظفين الذين لهم رتبة معادلة ويثبتون خمس

للوصول إلى بلدية معينة يتراوح معدل سكانها ما بين خمسين ألفا (50.000) إلى مئة ألف (10.000) نسمة.

نحن نرجو من جميع المعنيين أن يتداركوا هذه الوضعية وأن يكون التعامل مع الموظفين بنفس المستوى وبعدالة وأن يكون على قدم المساواة سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

أقول وأنا أتكلم عن دراية وعن علم بالموضوع - سيدي الرئيس - فقد كنت أمينا عاما لبلدية وعلى مدى مساري المهني كنت متصرفا إداريا بأصغر بلدية والأكثر تقهقرا إلى أن شغلت في نهاية المطاف المنصب الحالي ببلدية يتراوح عدد سكانها خمسون ألفا (50.000) نسمة وبالتالي أصبحت شريكا في هذا العمل، قلت سيدي الرئيس المحترم، وأنا شاكر وأثمن إجابة السيد الوزير وأنا أقدر أقصى تقدير الجهود المبذولة في القطاع سواء فيما يخص التنمية المحلية أو بمعالجة بعض الملفات الوقائية والأمنية خاصة في الآونة الأخيرة أين عرفت الجزائر - سيدي الرئيس - اضطرابات مختلفة سواء كانت اجتماعية أم مهنية أم سياسية وأحبذ تثميني لتصرف وموقف السيد الوزير لأن هذه القضايا والاضطرابات التي عرفت الجزائر قد عالجت بحكمة وحكمة وتبصر دون انطلاق ودون المساس لقوانين الجمهورية.

إذن أشكر جزيلا السيد الوزير، واسمح لي سيدي الرئيس أردت فقط أن تمنحني ثانية أتكلم فيها قبل التعقيب على الإجابة لأنني سأحاول أن أعرج إلى خارج الوطن، إسمح لي سيدي الرئيس لكي أعبر على أنه بعض الإخوة يتهمون الجزائر بإرسال جماعات مرتزقة إلى جهات معينة، أنا أرد على هذه الفئة أن للجزائريين سمعة ومبادئ أخلاقية ودينية، فنحن لن نرسل لهم أية جماعة مرتزقة لا لعمر ولا لزيد ولقد فصل في الأمر فخامة السيد رئيس الجمهورية وكذلك تصريحات السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية وفصلت الدولة الجزائرية في هذا الأمر، أرجو من هؤلاء الإخوة، عفوا سيدي الرئيس، لم يبق لي سوى ثانية

والضرورية لسير الإدارة المحلية إلى جانب تحديد مجالات كل منصب وشروط الالتحاق به مع الرفع من مستوى هذه الشروط وهو ما يتماشى مع الفكرة النيرة التي طرحها السيد قاسي.

وقد أنهى فوج العمل أشغاله وسيكون المشروع عندئذ في مرحلة المصادقة عليه بالاتفاق مع مصالح الوظيفة العمومية.

أتمنى في الختام أنني قد أجببت على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة الذي أشكره على العناية التي يوليها بالتحسين النوعي لتأطير البلديات وهو تحسين قد أصبح يفرض نفسه خصوصا وأن قانون البلدية الذي سأتشرف بعرضه قريبا على مجلسكم الموقر يعزز منصب الأمين العام للبلدية في مجال صلاحياته كمنشط للإدارة البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والكلمة مجددا للسيد عبد القادر قاسي إن هو أراد أخذها، تفضل.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

نثمن عاليا إجابة معالي السيد الوزير لما تحتويه من تفاعل لعمال البلديات وخصوصا إدارتها، لكن يبقى الإشكال مطروحا كون أن الأمين العام للبلدية ومدراء المصالح ورؤساء المصالح يتدرجون عبر بلديات صغيرة حتى يتمكنوا من الحصول على المنصب النهائي.

هل تعلم سيدي الرئيس المحترم أنه بإمكانكم أن تصبحوا أمينا عاما لوزارة الداخلية، متصرف إداري خريج المدرسة الوطنية للإدارة، 5 سنوات أو 10 سنين أو 15 سنة يمكنكم أن تشغلوا منصب أمين عام بوزارة الداخلية وكذلك أمين عام بالولاية وكذلك وال وكذلك رئيس دائرة وكذلك أمين عام للدائرة إلا منصب الأمين العام للبلدية الذي يشترط فيه أن يمر بكل المراحل وبكل المسار الإداري

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما في قطاع الداخلية والجماعات المحلية وأطلب من السيد قدور كاس أن يعرض سؤاله الشفوي أمام الحضور.

السيد قدور كاس: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،
السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
سيدي وزير الداخلية والجماعات المحلية،
المجاهد المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية السؤال الشفوي التالي نصه:
إن ظاهرة اختطاف الأطفال أخذت منحرجا خطيرا والدليل على هذا هو العدد الكبير من الأطفال المختطفين الذين تطالعنا بهم الصحف يوميا قصد المتاجرة بأعضائهم أو لطلب الفدية، وهذا العدد في تزايد مستمر.

والسؤال هو لماذا لم تقم السلطات المعنية بتحسيس المواطن تجاه هذه الظاهرة الخطيرة والتقليص من الهاجس الذي ولدته في قلوب المواطنين؟ وماهي الإجراءات التي سوف تتخذها السلطات لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة والفتاكة حتى لا تستفحل؟ وماهو عدد الأطفال المختطفين؟
تقبلوا مني - معالي السيد الوزير - فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد قدور كاس والكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

لأنهي تدخلني وفي نهاية تدخلني سيدي الرئيس، أطلب من الجمهورية الجزائرية أن تراقب حدودنا الشرقية خوفا من تسرب الإرهاب من هناك، وأغلق القوس سيدي الرئيس، وأكمل فيما يخص السؤال إذا سمحت للتعقيب على رد السيد الوزير.

هل أوصل سيدي الرئيس؟

السيد الرئيس: أردت فقط أن أقول بأن هذا الموضوع متكفل به وتم الرد عليه، ونحن الآن في جلسة أسئلة شفوية، إطارها محدود وكذا المواضيع محل المناقشة، فرجاء لقد عبرت عن شعور خاص، أظن أن الرسالة التي أردت تبليغها قد وصلت، أطلب منك المرور إلى الموضوع الأساسي لأحيل الكلمة إلى السيد الوزير لكي يرد على تعقيبك.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا، شكرا.

السيد الوزير: شكرا سيادة الرئيس.

على كل حال، فإن الأخ عضو مجلس الأمة قد تكلم عن وضعية مضت وباعتبار أننا قد تكلمنا عن النظام المستقبلي للبلديات حيث سيحال عليكم مشروع قانون البلدية الجديد، وسوف تلاحظون أننا سعينا لكي نمح الأمين العام للبلدية صلاحيات خاصة ومسؤولية تكون بدون سلطة وتحت رقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما قضية القانون الأساسي لموظفي البلديات فإنه بصدد الدراسة والمناقشة مع مصلحة الوظيفة العمومية ويمكننا أن نطمئن وإنه من الضروري أن يعين على مستوى هذه المناصب موظفون أكفاء لهم كل القدرات وحتى لو نقصت التجربة، لأننا لم نعد نشترط خمس سنوات وهذا ما نص عليه قانون البلدية الجديد، ولكن ربما نشترط في بداية الأمر نوعا من التكييف مع المهمة في إطار التكوين في المدرسة الوطنية للإدارة أو بصفة أخرى بواسطة طرق أخرى كالمشاركة في الندوات أو ورشات عمل لتحضير هؤلاء المسؤولين للتجاوب مع المنصب الذي سوف يلتحقون به وشكرا.

لدى الرأي العام وتبعث الفزع لدى المواطنين فلأنها ترافقها شحنة انفعالية وعاطفة، تتولد بسبب هشاشة وبراءة الضحايا وهم أطفال صغار انتزعوا من بين أحضان أهاليهم من قبل مجرمين مرضى في نفوسهم.

خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2010 عالجت مصالح الأمن 157 قضية اختطاف، عرفت جميعها نهاية سعيدة بفضل التدخل السريع لقوات الأمن الذين وجدوا الضحايا دون أن يصيبهم مكروه وأعادوهم إلى أهاليهم سالمين.

سجلت نفس المصالح وفي نفس السنة 1395 حالة اعتداء جنسي على قصر مقابل 1660 حالة مسجلة سنة 2009.

وإذا استثنينا الحالات القليلة المتعلقة بالاختطاف والمتبوعة بطلب فدية فإن الأغلبية الكبرى من حالات الاختطاف هي من صنع المنحرفين جنسياً؛ وبهذا الصدد فإن المظهر الخارجي الذي يميز المعتدي أو ذو الميولات الجنسية المنحرفة حسب الدراسات التي قامت بها مصالح الأمن والدرك الوطني تشير إلى أن هذا المظهر المميز غير موجود إذ إن دراسة السلوكيات في مجال علم الجريمة تتجه للقول بأن هذا النوع من المنحرفين هم أشخاص ذوو مظهر عادي وليس لهم سن معين وينحدرون من فئات اجتماعية ومهنية متنوعة وهذا الوصف يجعل من الصعب الكشف عن هؤلاء المجرمين أو رسم صورة واضحة لهم، إلا أن هذه الوضعية لم تمنع مصالح الأمن والدرك الوطني من وضع حيز التنفيذ لكافة الوسائل اللازمة للوقاية من هذا النوع من الإجرام والتصدي له إلا أن هذه الوسائل تبقى غير كافية بدون المساهمة الفعلية للمجتمع المدني، إذ إنه وفي أغلب حالات الاختطاف قد ثبت مع الأسف تهاون الأولياء في ممارسة واجبهم نحو مراقبة أبنائهم وفرض سلطتهم الأبوية تجاههم وإن وجود هذه الثغرات هي التي سهلت قيام هؤلاء المنحرفين بأفعالهم المشينة.

ومن جهة أخرى، فإن مصالح الأمن الوطني

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السيد قدور كاس الفاضل،

تفضل السيد عضو مجلس الأمة بتوجيه سؤال شفوي حول ظاهرة اختطاف الأطفال ببلدنا وهو ما سأحاول الرد عليه بشكل كامل ودقيق قدر الإمكان. أود في البداية التذكير بأن سؤالاً شفويًا يعالج نفس الموضوع كان محل مداخلة أمام مجلسكم الموقر، من قبل الأخ يزيد زرهوني الذي سبقني في هذا المنصب وذلك خلال شهر فيفري من سنة 2008. إسمحوالي ثانية أن أنفي نفياً قاطعاً كل ادعاء مفاده أن السبب من وراء اختطاف الأطفال هو المتاجرة بالأعضاء.

أؤكد لكم بصفة قطعية بأن مصالح الشرطة لم تسجل إلى يومنا هذا ولو حالة واحدة، أقول ولو حالة واحدة من المتاجرة بالأعضاء مهما كانت طبيعتها، سواء تعلق الأمر بالكبار أو بالصغار.

تلكم هي الحقيقة النقية، ولا تعد سوى تضخيم وإشاعات غير مؤسسة تم تداولها - مع الأسف - بشيء من التهويل من طرف بعض وسائل الإعلام، تبقى الآن ظاهرة الاختطاف في حد ذاتها التي تبدو الأرقام المتعلقة بها منذ الوهلة الأولى في تزايد، ولكن هذه الزيادة هي إحصائية فقط ومرد ذلك هو أن الأولياء لم يلتزموا السكوت كما كان معمولاً به في الماضي في حالة تعرض أبنائهم إلى الاعتداءات الجنسية، أصبحوا حالياً يلتجئون غالباً إلى مصالح الشرطة والدرك الوطني في حالة تعرض أبنائهم إلى الاختطاف، ليس هناك إذن ارتفاع محسوس في هذا النوع من الجرائم الدنيئة على الرغم مما يحاط بها من تهويل، الشيء الذي قد يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأننا نعيش ظاهرة اجتماعية معينة، والحقيقة هي غير ذلك وكان لابد أن نرجع الأشياء إلى حجمها الحقيقي، وإذا كانت هذه الظاهرة المتعلقة باختطاف الأطفال تجد لها صدى واسعاً

الهدف من هذا السؤال يدخل في إطار عملية التحسيس أي تحسيس الجميع المؤسسات، الهيئات الرسمية، المواطنين والجمعيات، وهذا لإشراك الجميع في القضاء على مثل هذه الظواهر الغريبة على مجتمعنا والتي ينبذها ديننا الإسلام وهي تتنافى كذلك مع نبل المواطن الجزائري، وكذلك لنقمم الجميع وبالخصوص المساجد والجمعيات والمنتخبين من أجل التكفل بالقضاء على مثل هذه الظاهرة ومثيلاتها في المجتمع الجزائري وإنني أردت من خلال طرحي لهذا السؤال أن نجعل حدا لهذه الظاهرة ولتحسيس الجميع، حتى نقضي على هذه الظاهرة وهي في المهد لأنها ربما هي غير موجودة بشكل كبير ولكن لما كثف جهود الجميع ولما نتعاون جميعنا كمجتمع وإدارة ومنتخبين، نقضي على هذه الظاهرة في المهد كما قلت.

أشكركم سيدي الوزير، المجاهد الذي نكن له كل الاحترام، أشكر الجميع، أشكركم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، أظن أن السيد قدور كاس، عضو مجلس الأمة والسيد الوزير سواء في ردهما أو في تعقيبهما متفقان في الغاية التي يرميان إليها وهي تحسيس المواطن، أليس لديك - السيد الوزير - ما تضيفه؟

السيد الوزير: لا، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا، نبقي دائما في قطاع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والكلمة للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرا لكم سيدي الرئيس. بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

والدرك الوطني قامت بتطبيق استراتيجية شاملة للحماية ومكافحة الجريمة سنة 2010، تتمحور حول الحملات التحسيسية للمؤسسات التربوية وتنظيم ملتقيات إعلامية وأبواب مفتوحة بكافة الولايات لصالح التلاميذ حول الاختطافات والاعتداءات الجنسية والسلوك الذي يجب اتباعه في حالة حدوث مثل هذه الجرائم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
قبل أن أختتم مداخلتني أود القول بأنني جد متأثر ومتفهم للرسالة التي أراد من خلالها السيد كاس تمريرها من خلال سؤاله الشفوي؛ نعم إن اختطاف الأطفال جريمة مؤلمة تترك بصماتها على المجتمع الذي يصاب مباشرة في أعلى شيء لديه، نعم هناك خطر آخر يدهمنا وهو يكمن في تطور وتعميم استعمال الأنترنت، ولا شك أن زيادة عدد المجرمين وعدد ضحايا الاعتداءات الجنسية عبر الأنترنت أصبح لا جدال فيه. إن هذا التشخيص يدعونا إلى تجديد طرق عملنا ووسائل تدخلنا وأود أن أؤكد بأن مصالح الأمن الوطني تواصل عملها وتكثف كل طاقاتها الممكنة في مجال الحماية ومكافحة هذه الآفة التي تولد عدم الاطمئنان وتخص بالإدانة على مختلف المستويات ويوصف مرتكبوها بالمجرمين الذين لا رحمة ولا شفاعة لهم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، أسأل السيد قدور كاس هل يريد التعقيب على ما تضمنته كلمة السيد الوزير؟

السيد قدور الكاس: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية الذي أثلج صدورنا وقد طمأن الجميع بأن هذه الظاهرة في بلادنا ليست خطيرة كما نتصور ولا كما تكرر وسائل الإعلام، ونشكره كذلك على تفهم هذا السؤال من خلال الرسالة التي نريد أن نمررها والتي نريد أن نمررها أيضا إلى المجتمع لأن

الإلكتروني أو الإدارة الإلكترونية، ألا يمكن اعتماد العقلنة في طلب الوثائق في التعاملات الإدارية والاكتفاء بالضروري منها، باعتبار أن اشتراط البعض منها ليس له ما يبرره؟ وتبسيط الإجراءات الإدارية إلى الحد الذي يحس فيه المواطن بأن الإدارة في خدمته وشكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للأخ الحاج العايب والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، تفضلتم السيد الحاج العايب بطرح انشغالكم حول الإفراط في عدد الوثائق الإدارية المطلوبة في بعض الملفات الإدارية والتي لها قاسم مشترك يتمثل في إلزامية مستخرجي شهادة الميلاد وشهادة الجنسية. إن ملف تخفيف وتبسيط وثائق الحالة المدنية، يعد من بين أولويات وزارة الداخلية، بالنظر إلى تأثيره المباشر على حياة المواطن وعلاقته بالمرفق العام، ناهيك عن مطلب آخر لا يقل أهمية والمتمثل في عصنة الإدارة ومواكبتها للتطورات والتكنولوجيات التي عمت كافة الميادين، ومن بين الأهداف التي حددتموها ارتأيت أن أركز بصفة خاصة على كل ما يتعلق بالمحاربة المستمرة لمختلف أشكال البيروقراطية واللامبالاة والسكوت أمام عرائض وشكاوى المواطنين وضد اختلالات الجهاز الإداري على كل مستويات الإدارة المركزية والمحلية.

تلكم هي ورقة الطريق التي سطرتهما والتي ينبغي على السادة الولاة ورؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية التقيد بها وترجمتها على أرض الواقع بدون تأخير والتي سيكون تطبيقها مراقبا من قبل مصالح المفتشية العامة للوزارة والولايات.

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا هذا نصه:

تتميز الإدارة الجرائرية باشتراطها المفرط للوثائق، سواء تعلق الأمر بالتوظيف، أو إجراء مسابقة أو باستخراج وثائق أخرى، لدرجة أن تكوين ملف إداري (مهما كان نوعه) أصبح مشكلا يورق المواطن بالنظر إلى كثرة الوثائق المطلوبة والوقت الذي تستغرقه لاستخراجها.

الأمر الذي دفع بالمواطن إلى استخراج نسخ إضافية في كل مرة تتاح له الفرصة للاحتفاظ بها عند الحاجة حتى يربح الوقت ويتفادى إرهاب الطوابير، غير أن بعض تلك الوثائق محدودة الصلاحية، حيث تصبح غير مقبولة بعد انتهاء تاريخ صلاحيتها، مما يجعل هذه الطريقة أي استخراج الوثائق والاحتفاظ بها عند الحاجة غير مجدية.

ولعل أكثر هذه الوثائق اشتراطا من طرف الإدارة هي شهادتا الميلاد والجنسية، وهاتان الوثيقتان أساسيتان للحصول على بطاقة التعريف الوطنية التي حددت صلاحية استعمالها بعشر سنوات، في حين أن شهادتي الميلاد والجنسية صالحتان للاستعمال لمدة سنة فقط.

وسؤالي السيد الوزير هو: مادام الحصول على بطاقة التعريف الوطنية يتم بتقديم شهادتي الميلاد والجنسية، فلماذا لا تعوض البطاقة هاتين الشهادتين عند تكوين أي ملف مسابقة، ونخفف العناء على المواطن والإدارة معا؟

والإدارة الجزائرية تتجه نحو التسيير

وينبغي علي أن أؤكد هنا بأنني لم أقم سوى بمواصلة وتعزيز سياسة كانت قد طبقت منذ مدة وقد أثبتت نجاعتها؛ وهكذا فإنه من أجل إضفاء الفعالية على عملية الحصول على وثائق الحالة المدنية وتحسينها، لم تتوان وزارة الداخلية في تطبيق إجراءات تخفيف وتسهيلات عدة، إلا أن هذه العملية قد عرفت في بدايتها نوعاً من البطء والعراقيل الناجمة أساساً عن متطلبات أمنية وأخرى تأمينية التي سادت خلال سنوات العنف الإرهابي والتي أملت ضرورة وضع العديد من الإجراءات للحفاظ على الوثائق الرسمية المتعلقة بالهوية والسفر، كما كان من الضروري أيضاً إعادة النظر في مكونات بعض الملفات قصد الحيولة دون استعمال الوثائق المزورة من طرف الجماعات الإرهابية ومجرمي القانون العام، وقد مكن استتباب الأمن والسلم المدني من تصويب المسار واستطعنا معالجة الكثير من النقاط الحساسة؛ هكذا وفيما يتعلق بتكوين الملفات الإدارية بالنسبة للامتحانات والمسابقات، فقد أصبح لا يطلب من المترشح سوى تقديم ما يثبت هويته ومستواه الدراسي وتسلم بقية الوثائق في حالة النجاح فقط. كما تم معالجة نقطة أخرى بإشراك وزارة التربية الوطنية ويتعلق الأمر بوثائق الحالة المدنية التي كانت ملزمة مع كل دخول مدرسي، الشيء الذي كان يؤدي إلى انزعاج كبير واكتظاظ أمام شبابيك الحالة المدنية، وقد اتفقنا سنة 2008 على ألا يشترط من التلميذ سوى نسخة واحدة من شهادة الميلاد عند تسجيله بالمؤسسة التربوية لأول مرة أو عند تغييره للمؤسسة.

وأخيراً عند اجتياز شهادات نهاية مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط والبيكالوريا كما توضح التعليم الوزارية رقم 08-15 المؤرخة في 22 جوان 2008 بأنه يعتمد على الدفتر العائلي النظامي لاستخراج شهادة الميلاد دون الرجوع إلى سجلات الحالة المدنية لمكان الميلاد ويمنع منعاً باتاً مطالبة التلاميذ أو أوليائهم بتقديم وثائق جديدة للحالة المدنية خارج الحالات سالفة الذكر والتفديد

بالإجراءات الواردة بالتعليمية. ومن المنتظر أن تتخذ مصالح وزارة الداخلية عدة إجراءات تتعلق بملف جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية - الإلكترونية الذي حظي بمعالجة ملائمة أوجزها في أربع نقاط: تخفيف وتبسيط أكبر لاستمارة طلب جواز السفر أو بطاقة التعريف الوطنية؛ تأجيل اشتراط شهادة الميلاد رقم 12 الخاصة (S12) من ملف طلب بطاقة التعريف الوطنية ويبقى فقط طالبو جواز السفر وحدهم معنيين بهذه الشهادة، أما طالبو بطاقة التعريف الوطنية، فيستمرون في تقديم شهادة الميلاد رقم 12 العادية وسيتم هذا الإجراء من تقليص الضغط الذي كان موجوداً على مستوى شبابيك الحالة المدنية لتسليم هذه الوثيقة.

وفي نفس السياق، فإنه لا يشترط من طالبي جواز السفر الاستعجالي والذي تكون مدة صلاحيته سنتان تقديم شهادة الميلاد الخاصة أي (S12) وذلك في حالتين:

- الحالة الأولى: عندما يتعلق الأمر بمواطنين معاقين أو مرضى غير قادرين على التنقل لاستكمال إجراءات تسجيل معطياتهم البيومترية.
- (2) عندما يتعلق الأمر بمواطنين تواجههم الضرورة المطلقة للقيام بالنقل المستعجل والمؤسس للخارج والذين لا يجب عليهم مع ذلك القيام بإجراءات أخذ معطياتهم البيومترية.
- (3) إلغاء الشهادة العائلية للحالة المدنية.
- (4) إلغاء شهادة الجنسية وتعويضها بشهادة ميلاد الأب والأم.

أتوقف الآن السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة عند الحلول المستقبلية، لأن كل عمل نضعه حيز التنفيذ سوف لن يكون سوى مجرد عمل ظرفي أملت ضرورة إذا لم نفكر منذ الآن في ورشة للعصرنة الحقيقية لإدارتنا من خلال إدخال المعلوماتية لكافة مصالحنا العمومية الإدارية ومن أجل هذا فقد أصبح من الضروري:

- (1) إعادة النظر في مدونة مطبوعات الحالة

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد الحاج العايب هل لديه ما يضيفه بعد سماع رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس.

على كل حال نشكر السيد الوزير ليس على رده فيما يخص سؤاله فقط، لكن بصفة عامة لقد أتحنا له الفرصة لكي يجيب عما يتعلق بالحالة المدنية، وإنما أنا لم أطلب أن تخفض مدة صلاحية شهادة الميلاد، لقد قلت مادام بطاقة التعريف الوطنية تحضر بشهادة الميلاد والجنسية ووثائق أخرى، فلماذا كل الملفات الإدارية بما فيها ملف التوظيف لا يتضمن بطاقة التعريف الوطنية فقط؟ هذا ما تضمنه سؤاله وشكرا على كل حال على الإجابة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب على تدقيق سؤاله، فأسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيفه؟

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

على كل حال إن الاقتراح أو الملاحظة في حد ذاتها لا بأس بها فيما يخص موضوع تقديم كل مواطن للنسخة الخاصة ببطاقة التعريف الوطنية ضمن الوثائق المكونة للملفات الإدارية ولكن المشكل موجود ويخص مصداقية بطاقة التعريف، ولهذا حاولنا تغيير طريقة استخراج البطاقة الجديدة والمقصود منها أن نقدم كل شروط الأمن والمصداقية لأنه معروف لدينا هنا أنه حوالي 2% أو 3% من بطاقات التعريف الوطنية مزورة، حقيقة هذا ما وجدناه ضمن تقارير الأمن والشرطة وبالخصوص هوية الجماعات الإرهابية والمجرمين فإنهم يملكون بطاقات تعريف مزورة، فإذا أردنا استبعاد الخطر بالتحقق بأن بطاقة التعريف الوطنية الحالية لا شك فيها ومؤكدة وإذا كانت بطاقة تعريف أخرى موجودة فهذا يعني أننا يجب أن ننظم أمورنا لكي تصدر هذه البطاقة في أحسن ظروف التأمين والشفافية، بمعنى أنه تكون بطاقة مؤمنة بواسطة رقاقة إلكترونية.

المدنية قصد تقليصها عن طريق حذف بعض الوثائق التي لم تعد مطلوبة من طرف الإدارة مثل شهادة الرضا بالزواج، شهادة عدم الاعتراض على الزواج، بيان المعلومات عن الوفاة، شهادة الحياة والحماية.

(2) إقتراح تعديل الأمر رقم 73-51 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 المتضمن مدة صلاحية وثائق الحالة المدنية من أجل تمديد مدة صلاحية شهادة الميلاد رقم 12 العادية وشهادة الميلاد رقم 13 من سنة إلى سنتين ويتعلق الأمر هنا كما ذكر السيد العضو بمدة انتهاء صلاحية بطاقة التعريف وهي 10 سنوات ونسخة شهادة الميلاد بسنة واحدة، لأن نسخة شهادة الميلاد الأصلية أي رقم 12 مبين فيها على الهامش بالخصوص ملاحظات كأنه قد تزوج أو طلق أو غير ذلك من الملاحظات.

حث الإدارات والهيئات التابعة للدوائر الوزارية الأخرى على عدم اشتراط شهادة الميلاد رقم 12 عند تكوين الملفات وتعويضها بشهادة الميلاد رقم 13 أوالبطاقة الشخصية المسلمة بمجرد تقديم الدفتر العائلي.

كما قامت مصالح وزارة الداخلية بالتوازي مع عملية جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية بالشروع في برنامج رقمنة سجلات الحالة المدنية الذي يوجد حاليا في مرحلة جد متقدمة، إذ انطلقت عمليات نموذجية في كل من بلديات حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة وكذا قسنطينة وتوجد حاليا في طور الإنجاز بوهران.

ومما لا شك فيه أنه وبتطبيق كافة هذه الإجراءات يكمن الحل النهائي لحالة الاكتظاظ التي تعرفها مصالح الحالة المدنية والتي تنصب جميعها في صالح مواطنينا.

تلكم هي عناصر الإجابة التي أردت أن أقدمها كرد على السؤال الهام الذي تفضل به السيد العايب، عضو مجلس الأمة مثمنا له اهتمامه بهذا الجانب من حياة المواطنين، أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى معالي السيد وزير الداخلية
والجماعات المحلية.

في سياق تدعيم سياسة التشغيل في أوساط
الشباب وتوفير مناصب العمل، تقرر في السنوات
الأخيرة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية
بناء محلات تجارية مهنية موجهة للشباب البطل
بكل بلديات الوطن.

وبما أن هذه المحلات هي من جهة مؤطرة من
عدة أطراف مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل
الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ومن جهة
أخرى باعتبارها تدرس وتوزع على مستوى لجان
ولائية وتحتل مركزا من مراكز أملاك البلدية
المنتجة للمداخيل، فإنني أسأل معاليكم ما يلي:

ما حجم هذه المحلات؟ وما حجم الإمكانيات
المالية المسخرة؟ وما حجم المردود المالي المتوقع
من ورائها لفائدة البلديات؟

هل جميع البرامج منجزة ومنتهية؟ وما نسبة
التوزيع والاستفادات المحصل عليها؟ وهل ما تم
توزيعه مستغل جميعه؟

ماهي العراقيل المواجهة في هذا البرنامج؟ وما
مدى نجاحه من حيث تقييم معاليكم لآثاره
الاقتصادية والاجتماعية؟

تقبلوا مني - السيد الوزير - فائق الاحترام
والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود زيدان
والكلمة مجددا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

اليوم توجد استمارة خضراء على مستوى
مكاتب البلديات أو الدوائر فيمكن لأي شخص تغيير
الصورة وتسليم ملف من أجل الحصول على بطاقة
التعريف، مثلا أقدم نسخة من شهادة ميلاد السيد
محمود وألصق بها صورتي ثم أقدمها إلى عون في
المصلحة بغية استخراج بطاقة تعريف تحمل
صورتي ولكن باسم مزور، ناهيك عن الأشخاص
الذين يسرقون البطاقات ويغيرون الصورة فقط،
لأن الصورة كانت في الماضي مرفوقة بما كان
يسمى سابقا الختم الجاف خلافا عن الختم
المستعمل حاليا في البطاقة.

إذن كل هذه الإجراءات سوف تتخذ مستقبلا
لكي نضمن لبطاقة التعريف أو جواز السفر كل
المصادقية، أما نسخة شهادة الميلاد الخاصة (S12)
فسوف تسلم مرة واحدة فقط في حياة الشخص
ولا يمكنه أن يسلمها نهائيا فإنه يودعها فقط لكي
تؤخذ نسخة منها ويسترجعها؛ إذن لا يطلب منه
مستقبلا أن يودع في كل حالة نسخة ميلاد حديثة.

إضافة إلى ما قلناه فإننا خصصنا محتوى الرد
لبطاقة التعريف وجواز السفر ودفاتر الحالة المدنية.

تعمل ورشة بوزارة الداخلية ولقد أنجزنا تقريبا
55 عملية لتخفيض الوثائق المضادة للبيروقراطية،
بدأنا بتلك الوثائق الحساسة أكثر والتمثلة في
بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر و ثم البطاقة
الرمادية والمعروف أنها تزور بسهولة وأيضا
رخصة السياقة التي تطرح لنا مشكلا كبيرا نظرا
للعدد الكبير من هاتين الوثيقتين القابلتين للتزوير.

أظن أنني قدمت مألدي من توضيحات فيما
يخص التساؤلات التي جاء بها السيد الحاج العايب
أثناء تعقيبه في هذا الموضوع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية
والجماعات المحلية، نبقى دائما في قطاعه والكلمة
الآن للسيد محمود زيدان لطرح سؤاله الشفوي.

السيد محمود زيدان: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

بـ 137318 محلا.

يقدر الغلاف المالي لمجمل هذا البرنامج بـ 100.8 مليار دينار واعتمادات الدفع تقدر بـ 92.6 مليار دينار جزائري، أما الاستهلاك الحقيقي فهو يعادل 66.6 مليار دج وهو ما يعادل نسبة مقبولة، مقدرة بـ 71% من إجمالي اعتمادات الدفع.

أما فيما يخص الآثار المحتملة لهذا البرنامج على إيرادات ميزانية البلدية، فإنه من المؤكد هنا أن الأمر يتعلق أولا وأساسا بمبادرة الغاية منها هو تمكين الشباب الذين يرغبون في إنجاز مشروع من أن يوضع تحت تصرفهم محل بسعر رمزي، وفي تصورنا فإنه لا يمكن حصر هذه القضية الوطنية والمتمثلة في سياسة تشغيل الشباب في الجانب المالي فحسب ولا سيما إذا علمنا بأن عملية 100 محل قد مكنت إلى غاية نهاية سنة 2010 من إنشاء 64.782 منصب شغل دائم و 27.283 منصب شغل مؤقت، إلا أن البلديات تستفيد من كراء هذه المحلات بموجب كراء رمزي يقدر بـ 10% من تقديرات إدارة أملاك الدولة خلال السنوات الثلاث الأولى و 30% خلال السنوات الثلاث الموالية، ثم 60% في المرحلة الثالثة من عقد الكراء، أما من حيث الإنجاز ومع نهاية السداسي الأول من السنة الماضية فقد كانت الحصيلة كما يلي:

– 106.120 محلا انتهت الأشغال بها.

– 20.295 محلا في طور الإنجاز.

– 9514 محلا لم تنطلق الأشغال بها.

– 10.903 تم توزيعها، أي ما يعادل 55% من البرنامج المنجز.

توزيع هذه المحلات حسب هيئات التوظيف قد تم كالتالي:

– الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ): 24.633.

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM): 30.319.

– الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC): 3724.

– هيئات أخرى: 115.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد محمود زيدان الفاضل.

تفضلتم السيد العضو بطرح انشغالكم حول برنامج 100 محل لكل بلدية من حيث الحجم والإنجاز ومردودها المالي المتوقع والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستنتج عنها.

سأتولى الإجابة بصدر رحب مع اعتباري المسبق بأن الرد سيطغى عليه لغة الأرقام.

يهدف برنامج إنجاز المحلات لفائدة الشباب إلى خلق فضاء ملائم لإنشاء النشاطات وتشجيع الشباب الحامل للمشاريع، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 شروط وكيفيات وضع هذه المحلات تحت التصرف، إلا أنه مع التجربة المكتسبة ومن أجل ضمان تسيير جيد ودائم لهذه الأملاك لفائدة الشباب وتنفيذا لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال دراسة مجلس الوزراء لملف تشغيل الشباب، تقرر رفع كافة الشروط بما فيها تلك المتعلقة بالنشاطات التجارية للاستفادة من هذه المحلات وهذا تطبيقا لنص المادة 62 من قانون المالية لسنة 2011 الذي يلغي صيغة البيع بالإيجار ويكرس تحويل ملكية هذه المحلات من الأملاك الخاصة للدولة إلى الأملاك الخاصة للبلديات.

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 11 - 119 المؤرخ في 20 مارس 2011، شروط وكيفيات وضع تحت التصرف المحلات المنجزة في إطار برنامج تشغيل الشباب، فهو يوسع الاستفادة من هذه المحلات لبعض النشاطات التجارية والحررة وهو يلغي الأحكام المتعلقة بالبيع بالإيجار لهذه المحلات، كما يسمح بالاستفادة أكثر من محل لبعض النشاطات كالمحاماة، الصيدلة، العيادات الطبية وغيرها. أما فيما يتعلق بالجانب المالي والمادي لهذه العملية فيجدر التأكيد أنه إلى غاية 31 ديسمبر 2010 مكنت رخصة البرنامج الممنوحة لكل ولاية من إنجاز 106.120 محلا ذو استعمال تجاري موجه للشباب وهو ما يعادل 77% من البرنامج المسجل والمقدر

غير متنوع بحيث يختار الشباب التشغيل في الورشات أو الإدارات أو في الشركات الوطنية.. ماتم إنجازه قبل نهاية هذه السنة يُشير أنه لن يبقى أي محل شاغر، أما المحلات التي لم يتم إنجازها وقد تكلمت عنها فالسبب يعود إلى قضية العقارات بولاية بجاية أو تيزي وزو على وجه الخصوص ومثلما هو معروف ومعلوم أنه غير موجود أو صعب الحصول عليه هناك، إذن نحن سننظر في الأمر وربما يمكن تحويلها إلى جهات أخرى، الآن القانون لايفرض علينا حصر 100 محل لكل بلدية، أي يمكن أن نمح لبلدية ما 50 محلا أو 60 محلا وربما يُضاف إلى بلدية أخرى 50 محلا أو 40 محلا المتبقية لأن بها طلبات أكثر.

كما قلت نحن لا ننتظر من هذه المحلات فائضا ماليا سوف تستفيد منه البلدية، بالعكس هذه الأخيرة هي التي تعمل على حراسة المحلات وصيانتها، وخاصة إن لم يتم توزيعها بعد بحيث تتحمل ثقلا كبيرا، فالمهم أن نشغل الشباب وأظن أن عملية التوزيع تتم على مستوى كل البلديات وحسب الحاجيات وحسب طلبات المواطنين وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد كمال بلخير نيابة عن زميله السيد أحمد حيدار.

السيد كمال بلخير (نيابة عن السيد أحمد حيدار): بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السادة معالي الوزراء الأفاضل والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سؤال شفوي إلى السيد معالي وزير الموارد المائية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 38 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ

أما العراقيل التي تواجه هذه الورشات فهي معروفة لدى الجميع وتتمثل في نقص العقار الموجه لهذا النوع من المشاريع ببعض الولايات وقلة المؤسسات المنجزة بالنسبة للجنوب، إلا أن هذه العراقيل قم تم رفع جزء كبير منها تدريجيا خلال السنتين الأخيرتين. أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعيد الكلمة للسيد محمود زيدان للتعقيب إن هو أراد ذلك.

السيد محمود زيدان: شكرا سيدي الرئيس. نشكر معالي الوزير على الإجابة، إجابة الأرقام – كما قال – ولكن هناك أمر، يمكننا أن نقول بأن موضوع السؤال الشفوي المطروح مأخوذ من واقع المحلات على مستوى البلديات التي هي في حالة مزرية – سيدي الوزير – من كسر وتخريب ولهذا يجب أن تتخذ التدابير اللازمة والسريعة لتوزيعها على الشباب من طرف اللجان المشكلة والمنسبة على مستوى الدوائر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: إن الأمر الذي تطرقنا إليه في ردنا أنه تم توزيع المحلات على الشباب لكن واجهنا مشكلا إلى غاية نهاية السنة الفارطة، إذ كان ممنوعا علينا أن نوزع هذه المحلات إلا لممارسة النشاطات التجارية فيها وحسب القانون كان من المطلوب أن يكون نوع النشاط التجاري؛ إنتاجيا أو خدماتيا ولكننا قد وسعنا المجال الآن وامتدت النشاطات التجارية إلى بعض الحرف الحرة مثل؛ أطباء الأسنان أو الصيادلة ويمكن لنا حتى تقديم محلين أو أكثر إذا كان التصميم الذي يقدمه المستفيد مناسباً.

توجد جهات أخرى كثيرا ما يكون بها نقص فيما يخص الأعمال التجارية خاصة في مناطق الجنوب أو بأقصى الجنوب، التجارة أو النشاط التجاري

مستغلا إلى حد الآن في النشاط الفلاحي عبر بعض نواحي الجنوب الجزائري وبالخصوص ولاية أدرار وفي مناطق: الواد وتيديكالت والقرارة، حيث سمحت عملية الجرد التي تم القيام بها مؤخرا من إحصاء - تقريبا - 855 فقارة، حيث وصل كذلك مستوى مياه بعضها إلى 4 لتر في الثانية.. وهذا يعتبر شيئا إيجابيا، ورغم توفير تقنيات الري الحديثة، إلا أن قطاع الموارد المائية قرر الحفاظ على هذه التقنية باعتبارها جزءا هاما من التراث الوطني ومرجعا عمليا لا يستهان به في مجال التسيير الراشد للموارد المائية، وقد ترجم هذا الخيار في الواقع بتوفير الإمكانيات المادية المعتبرة سخرت لتمويل مشاريع صيانة وإعادة التأهيل ونذكر من أهمها:

عملية رُصد لها مبلغ 250 مليون دج سنة 2007 وكذلك 150 مليون دج سنة 2010 وسجلنا مؤخرا عملية إضافية تقدر بـ 400 مليون دج لفائدة ولاية أدرار للقيام بصيانة أفعالها هذا النظام التقليدي والثقافي في آن واحد.

كما لا يفوتني في هذا الصدد التنويه بما قام به قطاع الفلاحة والغابات التي قامت في نفس الفترة بصيانة وإعادة تأهيل ما لا يقل عن 156 فقارة في منطقة «توت قرارة» و«تيديكالت». إنكم السيد عضو مجلس الأمة محقون حيث تشيرون إلى الطابع المتعدد الأبعاد لنظام الفقارة، فبالإضافة لكونها تقنية للري، فريدة من نوعها على المستوى العالمي، فهي تمثل كذلك آليات تضامنية وتشاركية بامتياز على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، ومن منطلق هذه القناعة بادر قطاعنا عبر وكالة الحوض الهيدرولوجي في الصحراء وبالتنسيق مع منظمة «اليونسكو» إلى تنظيم ملتقى دولي هام حول نظام الفقارة بمدينة أدرار مؤخرا، أي يومي التاسع والعاشر من شهر أفريل الجاري، ولقد كان هذا اللقاء الذي حضره تقريبا 18 خبيرا من 7 دول من بينها اليابان، هولندا، إيران وعدة دول فرصة لدراسة الفقارة وغيرها من تقنيات الري في المناطق الجافة في العالم ولتبادل

في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. يشرفني أن أطرح عليكم سوؤالا شفويا التالي نصه:

معلوم لدى الجميع أن الجنوب الجزائري بشساعته يتميز بقلّة تساقط الأمطار، ومعلوم كذلك على مر التاريخ أن عزيمة الرجل الجزائري بالجنوب استطاعت الصمود وصنع الفارق، ومكنته من قهر الزحف الوحشي للرمال وبعث الحيوية والحياة على الواحات والقصور، فابتكر من ضمن ما ابتكر تقنية ونظاما بسيطا وعمليا في مجال الري أطلق عليه اسم «الفقارة»، وربما يشهد التاريخ على عراقه هذا النظام العبقري والأوحد من ابتكار الرجل الجزائري بالجنوب.

وعليه فإن سوؤالي يكون - لمعاليتكم - كما يلي: هل ما زال هذا النظام مستعملا في بلادنا أم استخلفته التقنيات الحديثة؟

ما دعم ورعاية الدولة لهذه التقنية؟ وهل هذا النظام مصنف ومحمي بشكل من الأشكال في جانبه الثقافي والإيكولوجي باعتباره إرثا ثقافيا وتاريخيا موازاة مع كونه نظاما فعالا للري أو لتسيير الماء؟ تقبلوا مني، معالي الوزير، عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير والكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيادة الرئيس؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ ردا على السؤال الذي تفضل به الأخ العضو طارحا جملة من التساؤلات المتعلقة بنظام الري التقليدي المعروف بإسم «الفقارة» وبما اتخذته الحكومة من إجراءات للحفاظ عليه ولحمايته؛ يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي من العناصر: حقيقة لا يزال نظام الفقارة أي الري التقليدي

سبيل التعقيب، نوصي باستمرار الجهود للحفاظ على هذا التراث وصيافته وترقيته من خلال هذا النهج الذي تبنته وزارة الموارد المائية، أشكركم معالي الوزير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال، أظن أن السيد كمال عبر عن تنويحه وشعوره تجاه القطاع وما ينجز فيه، ليس للسيد الوزير ما يضيفه على ما قاله، شكرا له وشكرا للسيد بلخير ومنتقل الآن إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس، بعد بسم الله؛
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، ممثل الحكومة في الإجابة على هذا السؤال،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم.

الجميع يعرف، سيادة الرئيس، بأن التحدي الأساسي لاقتصادنا هو الاعتماد على مصدر وحيد أساسي بالنسبة لدخلنا من العملة الصعبة وهذه أصبحت من البديهييات وبالتالي فالتعويل هو كيف نخرج من هذه الدائرة؟ ومن القطاعات المعول عليها للخروج من دائرة الاعتماد على رجل واحدة لإدارة اقتصادنا هي السياحة والصناعة التقليدية.

في هذا الإطار يندرج سؤال، منذ مدة، سيادة الرئيس، قرأنا وسمعنا أن الحكومة، لأن الدولة أصبحت لا تستثمر مباشرة في القطاع السياحي، بل أصبحت ترافق وتحفز وتراقب إلخ، وهذا في إطار النظام الاقتصادي الذي تنتهجه؛ وفي المقابل فتحت المجال خصوصا للاستثمارات الوطنية وبطبيعة الحال الأجنبية، أما الأجنبية فقد حصلت على قطع في زرالدة بحوالي 100 هكتار على ما أظن أو أقل وأيضا في زموري ووعد أن هذه الأماكن سوف تنشأ فوقها مركبات سياحية، لكن إلى حد الآن سيادة الرئيس - لم نسمع ماذا وقع بالضبط؟

الأفكار والتجارب في مجال التسيير وإعادة تأهيل الأنظمة التقليدية والاستخدام العقلاني للموارد المائية.

وقد كانت أبرز توصيات ذلك الملتقى الأكاديمي طلب تسجيل الفقارة وتصنيفها من طرف منظمة «اليونسكو» في التراث العالمي، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء مرصد وطني للفقارة يكون مقره في أدرار؛ وكذلك اغتنمنا فرصة هذا الملتقى لإبرام اتفاقية مابين المعهد الوطني الإيراني لأنه معهد مختص في الفقارة ولأن - تاريخيا - نظام الفقارة أتى إلى الجزائر من الفرس، نفس النظام كان في إيران ويسمونه (القناة) والنظام الثاني في سوريا والنظام الثالث في الجزائر، هذا هو الشيء الذي جعلنا نبرم اتفاقية بين مؤسسات الري والمعهد الإيراني الذي يعتبر معهدا كبيرا ومعروفا كذلك دوليا ومعترفا به في «اليونسكو».

هذه هي، السيد العضو المحترم، السيد الرئيس، أيها السادة والسيدات، الإجابة عن السؤال الذي أتيت به وشكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد كمال بلخير هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي الرئيس .
أولا، أشكر معالي الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها ونشكره كذلك على المجهودات المبذولة في القطاع بصفة عامة على جميع التراب الوطني وبالجنوب على وجه الخصوص. وهنا أغتنم الفرصة لأعبر عن فرحتنا وإعجابنا بالمشروع الضخم المتعلق بإيصال المياه الصالحة للشرب على مستوى ولاية تمنراست، هذا الإنجاز الذي يعبر حقيقة عن المجهودات التي ما فتئت الدولة تبذلها على جميع الأصعدة.

أما فيما يتعلق بمضمون جواب معالي الوزير على سؤالنا، فإننا على سبيل التوصية وليس على

السياحية، وهذه المناطق هي مناطق صالحة للبناء ومناطق تكون محمية.

إن في مخطط التهيئة لمنطقة التوسع السياحي يوجد منطقة قابلة للبناء ومنطقة غير قابلة للبناء، المنطقة الصالحة للبناء هي التي تستقبل الاستثمارات والمنطقة غير القابلة للبناء تكون فيها المنطقة المحمية ومنطقة الحماية، هنا أعطي مثالا، مثلا المنطقة المحمية يمكن أن يكون فيها حزام كثيب مثلما هو الحال عليه في زموري يعني في هذه المنطقة بالذات هناك حزام كثيب وبالتالي لابد أننا نحافظ على التوازن البيئي ونجنب الاستثمارات في هذه المنطقة، لأن الاستثمارات قد تكون لها آثار سلبية على البيئة؛ ومن هنا جرى التشاور بين الإدارة المكلفة بالسياحة والمستثمرين في اختيار البقعة التي يصلح فيها الاستثمار وهذا التشاور قد يؤدي إلى تغيير الوعاء العقاري وهنا أقول بأن هناك مشروعين كما أشترتم -من قبل مستثمرين أجنب حزيا بالموافقة حتى من قبل المجلس الوطني للاستثمار (CNI) وتحصل على امتيازات منها الإعفاء الجمركي في مدة الإنجاز وحتى في مدة الاستغلال، مدة الإنجاز 03 سنوات ومدة الاستغلال 05 سنوات، لما يدخل المشروع حيز الاستغلال وهنا أذكر مشروع «إميرال» وهو مشروع إماراتي في منطقة سيدي فرج بمبلغ قدره 41 مليار دينار لإنجاز مركب سياحي وانطلقت الأشغال به مؤخرا، أي في نهاية سنة. 2010 وهناك مشروع آخر إماراتي أيضا بمنطقة «موريتي» بمبلغ قدره 13 مليار دينار، كذلك تحصل على امتيازات من المجلس الوطني للاستثمار؛ ونأمل أن هذه المشاريع يتم إنجازها مثلما هو معلن عنه من طرف المستثمرين لمدة 40 شهرا أي 3 سنوات و 4 أشهر، يعني من هنا إلى حوالي 2014 ستكون إن شاء الله حيز الاستغلال. ومرة أخرى أجدد شكري للسيد العضو على طرحه هذا السؤال حول الاستثمار وأؤكد مرة أخرى أنه بدون استثمار لا يمكن أن نتكلم عن تنمية السياحة، لأننا لنا عجز كبير فيما يخص هياكل الاستقبال وحتى في طريقة الخدمات تجاه الزبائن.

لأن هذه المركبات لم تنجز؛ وبالتالي نريد أن نعرف ماهي سياسة الحكومة أمام هذا الوضع؟ وكيف تعمل على تلافي هذا من أجل حسن توجيه استغلال هذه المناطق الجذابة سياحيا لاستغلالها في تطوير اقتصادنا بالنسبة لهذه النقطة؟ شكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، الكلمة الآن للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أوجه شكري الخالص للسيد لزهاري بوزيد على طرحه هذا السؤال الوجيه المتعلق بالاستثمار.

وهنا يمكن القول - كما أشار في سؤاله - إنه لا يمكن تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية بدون الاستثمار.

ويعد الاستثمار محورا أساسيا من بين المحاور التي يركز عليها المخطط التوجيهي لتنمية السياحة والمصادق عليه من قبل الحكومة سنة 2008.

وكما أشار قبل قليل، الدولة أصبحت لا تستثمر في هذا القطاع والاستثمار هو من قبل الخواص والدولة أصبح لها دور التوجيه والمرافقة وجعل كذلك العقار السياحي في متناول المستثمرين؛ ومن هنا أؤكد أن الدولة قد صنفت 205 منطقة للتوسع السياحي بموجب مرسوم تنفيذي صدر سنة 1988 ومرسومين آخرين سنتي 2009 و2010.

وبعد هذا التصنيف، وفقا للقانون المتعلق بمناطق التوسع السياحي لسنة 2003، لابد أن الدولة أيضا تجري دراسات لتهيئة هذه المناطق

الحقيقة فيه أيضا طلبات استثمار، لكن أؤكد أنه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الاستثمار الأجنبي أصبح غير مباشر 100% إنما يكون في إطار الشراكة وهناك مشاريع من قبل جزائريين بشراكة مع أجنب وكذلك فيه مشاريع من قبل الجزائريين الخواص التي هي في حدود 610 مشاريع التي حظيت بالموافقة مبدئيا من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية ومنها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما تم استلامه ومنها ما هو في طور الحوار مع البنوك للحصول على القروض البنكية.

وهذه المشاريع بإمكانها أن تساهم بطاقة إضافية بالنسبة لهياكل الاستقبال بـ 65.540 سريراً موزعة عبر التراب الوطني وإحداث 26.400 منصب شغل ونطمح إلى عدد أكبر، نريد أن نصل إلى غاية 2014 إلى 70.000 سرير.

ثم يتكلم السيد العضو عن السياحة الصحراوية، أعلمكم أنه حتى في مجلس الوزراء الأخير، الدولة اتخذت إجراءات تحفيزية كبيرة لتشجيع المستثمرين لإنجاز مشاريع استثمارية في جنوب الوطن حتى أصبح حق الامتياز بالدينار الرمزي فقط لمدة عشر سنوات، ثم تقدر قيمة حق الامتياز بـ 50% ابتداء من السنة الحادية عشرة في فترة الاستغلال، معناه أن المشروع لا يتطلب عشر سنوات حتى يتم إنجازه ولكن الاستغلال ممكن أن يكون قبل 10 سنوات، لكن بالدينار الرمزي لمدة عشر سنوات و50% من حق الامتياز ابتداء من السنة الحادية عشرة، وهنا كذلك نوكد، أن السياحة الصحراوية هي مصدر كبير بالنسبة لتنمية السياحة والجزائر في الحقيقة لا تعاني من مشكل المناطق لأن عندنا كل أنواع السياحة نذكر منها السياحة الصحراوية التي من خلالها نسعى إلى جلب المستثمرين وفيه كذلك مناطق التوسع السياحي التي تم تصنيفها، حتى نجعل هذا العقار السياحي في متناول المستثمرين، فيه أيضا أنواع أخرى من السياحة كالحومية، الجمالية، الاستشفائية والسياحة الشاطئية وكل هذه تجعلنا نبذل جهدا كبيرا لجلب المستثمرين سواء كانوا أجنب أو وطنيين

إذن لنا عمل كبير في مجال التكوين حتى نحسن من الخدمات ولنا عمل كبير في توفير العقار السياحي، لنا عمل كبير أيضا في مرافقة المستثمرين، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد العضو لزهاري بوزيد هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليفضل مشكورا.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

بطبيعة الحال نشكر السيد الوزير على المعطيات التي قدمها حول السؤال وفي نفس الوقت أستغل هذه الفرصة، السيد الوزير قال لنا إن هناك مشروعات في سيدي فرج وموريتي من طرف بعض المستثمرين الإماراتيين العرب، نستغل هذه الفرصة لنقول هل هناك مشاريع؟ هل هناك عروض استثمار أخرى بالنسبة للمستثمرين الأجنب بصفة عامة؟ وهل هي دائما مركزة على الشمال أم هناك اتجاه آخر في عروض الاستثمار؟ ونحن نعرف أنه من مناطقنا التي لا يمكن أن ينافس فيها الكثير هي الصحراء، لأننا نحن في حوض البحر الأبيض المتوسط كل الدول الموجودة على الحوض شمالا وجنوبا لديها الشواطئ الجميلة، لديها ولديها لكن نحن نستطيع أن ننافس بما لدينا «الصحراء» ربما أستغل وجود السيد الوزير، بما لديه من معلومات ليقدمها لنا، فهل هناك اتجاه بالنسبة للمستثمرين الأجنب وأيضا المواطنين؟ شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد على التعقيب والكلمة مجددا للسيد معالي الوزير إن أراد الرد على التعقيب وأخذ الكلمة.

السيد الوزير: بدوري أشكر السيد العضو على تشجيعه وعلى طرحه هذا الانشغال، هو في

لإقامة هذه المشاريع ومرة أخرى أشكركم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما مع قطاع السياحة والصناعات التقليدية والكلمة الآن للسيد مسعود بودراجي، لطرح سؤال شفوي نيابة عن زميله السيد قدور كاس، فليفضل مشكورا.

السيد مسعود بودراجي (نيابة عن السيد قدور كاس): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

السادة الأعضاء،

السادة رجال الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

إن ظاهرة عجز الوكالات السياحية على التكفل الأمثل بالحجاج والمعتمرين أصبحت ظاهرة مقلقة نتيجة لتعرض المتعاقدين معها للإهانة والمعاناة، وفي كل مرة تتخذ ضد هاته الوكالات عقوبات.

والسؤال كالتالي: متى وكيف يمكن إجبار الوكالات السياحية سواء كانت خاصة أو تابعة للدولة من أن تتكفل بطريقة مرضية بالحجاج والمعتمرين كغيرها في الدول الأخرى؟

تقبلوا مني معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود بودراجي، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال الشفوي، فلتفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

مرة أخرى السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد العضو على طرحه هذا السؤال الوجيه حول طريقة التكفل بحجاجنا الميامين والمعتمرين من قبل وكالات السياحة والأسفار، والسؤال متى وكيف يمكن إجبار الوكالات من أن تتكفل بهم بطريقة مرضية؟

السيد العضو أذكركم بأن إنشاء وسير وكالات السياحة والأسفار هو محدد عبر مرسوم تنفيذي صدر في سنة 2000 وينبثق هذا المرسوم عن القانون المتعلق بوكالات السياحة والأسفار لسنة 1999، فمن أجل احترافية أكثر ومن أجل تقديم خدمات في مستوى الزبائن - ومن حقهم كذلك - تم تعجيل هذا المرسوم لسنة 2000 وهذا المرسوم المعدل صدر في شهر جويلية المنصرم وفرضنا في هذا المرسوم دفتر شروط يوقعه صاحب الوكالة وفيه 27 من الواجبات منها الواجبات العامة، ومنها الواجبات بالوكالة تجاه الزبائن، واجبات الوكالة تجاه الإدارة، وعددها الإجمالي 27 شرطا، من بين هذه الشروط أذكر شرط إبرام عقد السياحة والسفر بين الوكالة والزبون، لأن كثيرا ما تحدث هذه الأمور مثلا قال: نحجز لك في فندق يبعد عن الحرم بكذا مترا وتكون لك كذا، كذا، كذا ولما يذهب الزبون إلى الميدان يجد شيئا آخر وهكذا تخل الوكالة بالتزاماتها.

وأؤكد أيضا أن هذا الأمر لا ينكره أحد، فهو موجود حقيقة في الميدان ولكن أؤكد أنه موجود من بعض الوكالات فقط حتى لا نعمم هذه التصرفات على جميع الوكالات، يعني هناك وكالات تعمل بكل احترافية والزبائن هم معجبون بما تقدمه لهم من خدمات، ولما يكون إخلال بالتعهدات، ننفذ العقوبة على هذه الوكالات ولقد عاقبنا 5 وكالات سياحية في شهر رمضان المنصرم بسبب إخلالها بالتزاماتها تجاه الزبائن وجاءتنا شكاوى من المواطنين ومن الديوان الوطني للحج والعمرة. ثم كذلك كيف يمكن التكفل؟ هذا هو السؤال وهو

والعمرة ونحن كذلك موجودون في مجلس الإدارة كعضو لكن لما تأتينا ويكون هناك إخلال بالتزاماتها فإن الديوان الوطني للحج يعاقب وكالات السياحة والأسفار هذه ولا يجدد لها العقد في الموسم القادم، ثم إذا اقتضى الأمر وجاءنا تقرير حولها يمكننا نحن أن نسحب الاعتماد الإداري ككل لهذه الوكالة وأعلمكم كذلك أننا نشارك حتى في بعثة الحج بمفتشين حتى نراقب عن قرب الخدمة تجاه الزبائن.

إن هذا ما كان لدي لأقوله حول هذا الموضوع، حول حاجنا الميامين والمعتمرين وأشكركم مرة أخرى على طرحكم هذا السؤال والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل مجددا السيد مسعود بودراجي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد مسعود بودراجي: شكرا معالي الوزير المحترم على التوضيحات القيمة والمفيدة، التي قدمتموها لنا وعلى الإجراءات التي اتخذتموها لوضع حد لكل التصرفات المشينة الصادرة عن بعض المنتسبين إلى هذا القطاع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، السيد الوزير هل لديك رد على التعقيب؟

السيد الوزير: أشكره على هذه العبارات الودية وعلى هذه التشجيعات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون عند حسن ظن الجميع إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

وجيه، نصبنا أيضا لجنة وطنية وهي مشكلة من وزارة السياحة، وزارة التجارة، وزارة النقل والأمن الوطني (DGSN) وهناك كذلك عضوان ممثلان للمهنة، من قبل كانت هناك الوكالة الوطنية للسياحة والأسفار يعني (FNAT) فقط، أما الآن ففيه تنظيم مهني آخر وهو النقابة الوطنية لوكالات الأسفار (SNAV) وبالتالي يوجد ممثل عن هؤلاء وممثل عن هؤلاء وهما ممثلان للمهنة ونحن نعمل على تطهير المهنة من الطفيليين ومن الذين لا يعملون بكل احترافية وتم لحد الآن من قبل اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار دراسة ما يقارب 600 ملف للتطابق مع المرسوم الجديد، لأننا أعطينا لهم أجلا إلى غاية 31 جويلية القادم حتى يتم التطابق مع المرسوم الجديد ويكون فيه التوقيع على دفتر الشروط والالتزامات بما جاء في هذا المرسوم.

من جهة أخرى، أعلمكم السيد العضو أن تنظيم عمليتي الحج والعمرة موكلتان رسميا للديوان الوطني للحج والعمرة، علما أن قطاعنا عضو في مجلس الإدارة.

ومن هنا ومن هذا المنبر أنوه بالمجهودات التي يقوم بها معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف، كرئيس لمجلس إدارة الديوان الوطني للحج بتقديمه كل التوجيهات الكفيلة لتحقيق تنظيم الحج والعمرة والتكفل الجيد بالحجاج من طرف بعثة الحج، أما فيما يخص تكفل الوكالات بتنظيم الحج والعمرة سواء كانت من الدولة أو وكالات سياحة خاصة فهو يخضع لترخيص مسبق من طرف وزارة الشؤون الدينية عبر الديوان الوطني للحج يعني لما تنشأ وكالة سياحة دورنا نحن هو أن نمح لها الاعتماد كوكالة سياحية تستطيع أن تقوم بالسياحة الموفدة أو السياحة الاستقبالية، إذن نمح لها الاعتماد، لكن لما هي تتوجه وتتخصص في الحج والعمرة تلتزم بدفتر الشروط الذي توقعه مع الديوان الوطني للحج، هذا الأخير هو الذي يمنحها الترخيص لأن هذه المهمة موكلة إلى وزارة الشؤون الدينية أي من مهامها التكفل بالحج

الشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القائمة .
شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخمسين صباحا

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 جمادى الثانية 1432

الموافق 22 ماي 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587